جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
–دراسة حالة الجزائر في الفترة 2025/2000–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص نقدي ومالي

من تقديم الطلبة:

– بوالحوت إلاف

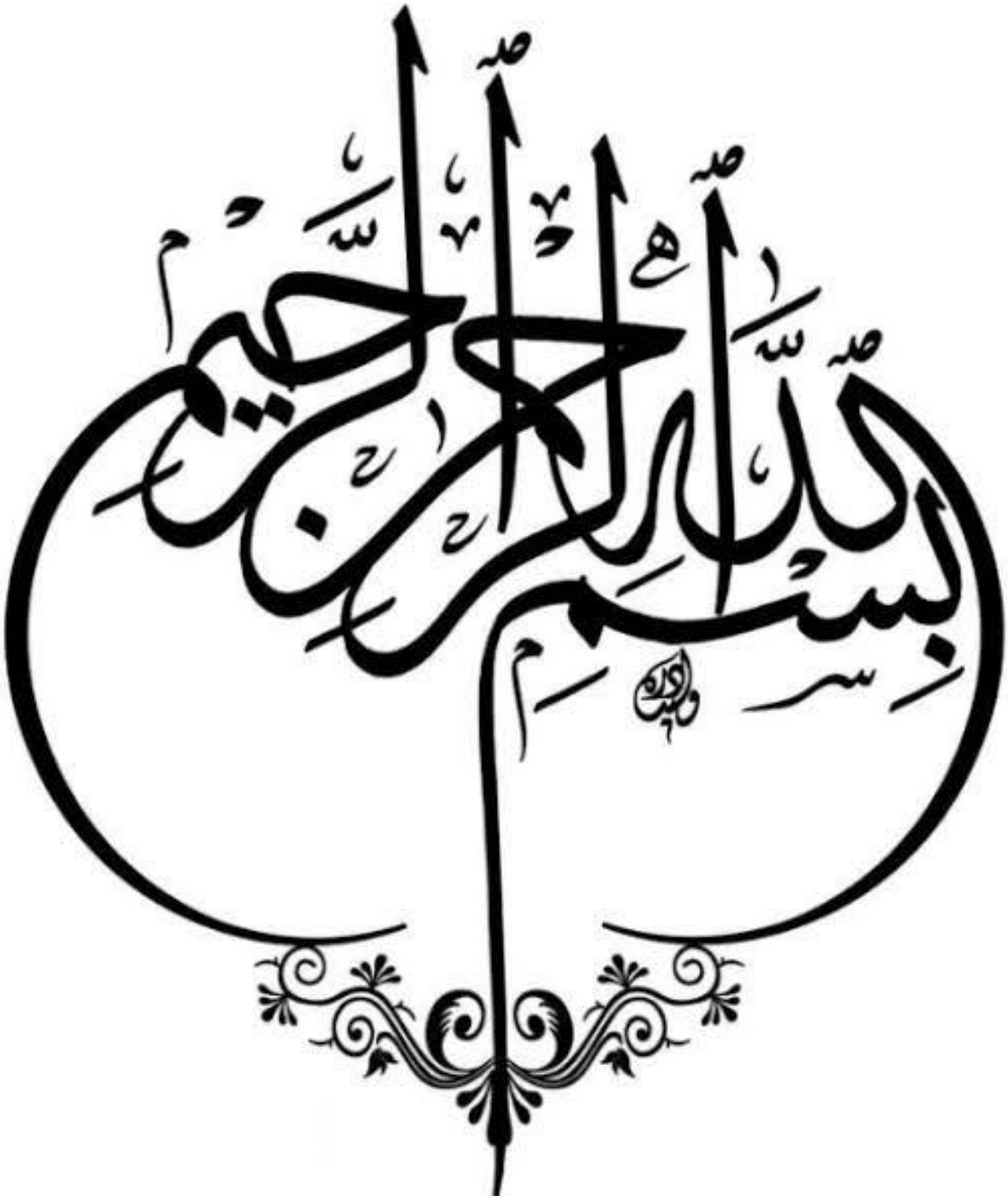
تحت اشراف الأستاذة:

فنازي فطيمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. صيد فاتح	أستاذ محاضر	رئيسا
د. شرقرق سمير	أستاذ محاضر	ممتحنا
فنازي فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة	مشرفا

السنة الجامعية 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني وساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع. وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة فنازي فاطمة الزهراء، التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تبخل عليّ بتوجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة، فكان لتشجيعها وملاحظاتها العلمية الأثر البالغ في إتمام هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات قيمة من شأنها إثراء هذا العمل العلمي.

وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة.

وفي الأخير، أتقدم بإسمي عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، سواء من قريب أو من بعيد، وساهم في إنجاز هذا العمل بالنصح أو التشجيع أو الدعم المعنوي. والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

الإهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أصابت سهامنا هذه المرة ولم تخطئ، ولعت أعيننا من فرط الانتصار، وها نحن نخط آخر سطور هذه الرحلة العلمية التي تكللت بفضل الله تعالى وتوفيقه.

إلى أمي

إلى من سهّلت لي الشدائد بدعائها، وإلى من كان رضاها سرَّ توفيقي ونجاحي، إلى أغلى إنسانة في الوجود، أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها، أهدي ثمرة جهدي وتعبي، فمهما كتبت من كلمات فلن أوفيها حقها.

إلى أبي العزيز

سندي وفخري، الذي كان دعمه وتشجيعه مصدر قوة لي في كل مراحل حياتي، أطال الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية.

إلى إخوتي الأعزاء،

الذين كانوا خير سند وعون، وإلى كل من وقف إلى جانبي وشجعني على مواصلة الطريق، لكم مني كل الحب والتقدير والامتنان.

إلى روح أخي الغالي رحمه الله،

إلى من غيبه الموت عن عيني ولم يغب عن قلبي، إلى من تمنيت أن يكون حاضرًا ليشاركني فرحة هذا الإنجاز، لكن إرادة الله شاءت أن يكون في جواره الكريم. أهديك هذا العمل المتواضع، وأسأل الله أن يجعل قبرك روضة من رياض الجنة، وأن يرزقك الفردوس الأعلى بغير حساب ولا سابق عذاب. ستبقى ذكراك الطيبة رفيقة أيامي، ودعائي لك لا ينقطع ما حييت. رحمك الله رحمة واسعة وأسكنك فسيح جناته.

وأخيرًا، إلى نفسي

التي صبرت واجتهدت ولم تستسلم رغم الصعوبات والتحديات، أهدي هذا النجاح، وأسأل الله أن يبارك لي فيما هو قادم وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000–2025، من خلال تحليل تطور النفقات العامة ومختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، وميزان المدفوعات. كما سعت إلى قياس طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي باستخدام الأساليب الاقتصادية والقياسية المناسب.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والاستقرار أظهرت النتائج وجود أثر معنوي بين تطور الإنفاق العام ومستوى الاستقرار الاقتصادي، لكن بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق العام إلا أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب والمتوقع لاسيما على مستوى النمو الاقتصادي وأيضا البطالة، بل إن هذه السياسة كان لها آثار غير مرغوبة على بعض المؤشرات الاستقرار الاقتصادي على غرار التضخم وميزان المدفوعات، وهو ما يبين أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لم يكن لها دور فعال وقدرة كافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، فضلا عن عدم رشادة الإنفاق العام لسنوات طويلة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، الجزائر، التحليل القياسي.

Abstract

This dissertation examines public expenditure policy and its role in achieving economic stability in Algeria during the period 2000–2025. Public expenditure policy is considered one of the most important fiscal policy instruments used by the government to influence economic activity and achieve development and economic stability objectives.
Accordingly, this study highlights the role of public expenditure policy in promoting economic stability in Algeria during the period (2000–2025) through an analysis of the evolution of public expenditure and various economic stability indicators, namely economic growth, inflation, unemployment, exchange rates, and the balance of payments. The study also seeks to measure the nature of the relationship between public expenditure and economic stability using appropriate economic and econometric methods.
The study adopts a descriptive-analytical approach to present the theoretical aspects related to public expenditure and economic stability, in addition to an econometric approach to analyze the impact of public expenditure on economic stability indicators in Algeria. The analysis is based on official data and statistics issued by relevant national and international institutions.

The findings reveal that public expenditure played a significant role in supporting economic activity and stimulating growth, particularly during periods of high oil revenues, through the financing of investment projects and various development programs. The results also indicate the existence of a relationship between the evolution of public expenditure and the level of economic stability. However, the effectiveness of this policy remains dependent on the proper allocation and rationalization of expenditures, as well as its ability to achieve a balance between economic and social objectives.

Keywords : Public Expenditure, Fiscal Policy, Economic Stability, Economic Growth, Inflation, Unemployment, Balance of Payments, Algeria, Econometric Analysis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	//
إهداء.....	//
ملخص.....	//
الفهرس.....	I
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	VI
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي.....	8
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام وسياسته.....	8
المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة.....	10
المطلب الثالث: محددات وأهداف النفقة العامة	14
المطلب الرابع: أسباب تزايد النفقة العامة.....	17
المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.....	19
المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي.....	19
المطلب الثاني: عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....	21
المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.....	22
المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....	24
المطلب الأول: آثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	24
المطلب الثاني: آثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	27
المطلب الثالث: القيمة المضافة	31
خلاصة الفصل.....	33
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)	
تمهيد	35

المبحث الأول: تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)	36
المطلب الأول: برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)	36
المطلب الثاني : تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2025	38
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2000-2025)	40
المطلب الأول: دراسة وصفية تحليلية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2025)	40
المطلب الثاني: تطور بعض محددات المؤثرة في الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي في الجزائر	45
المبحث الثالث: دراسة اقتصادية قياسية لدور الانفاق العام في الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2000-2025)	47
المطلب الأول: ماهية النموذج الاقتصادي القياسي	47
المطلب الثاني: نمذجة قياسية اقتصادية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي القياسي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)	53
خلاصة الفصل	64
خاتمة عامة	66
قائمة المراجع.....	69

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التفاصيل الوصفية والفنية لمتغيرات الدراسة	54
02	نتائج الاستقرارية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	56
03	نتائج الاستقرارية لمتغير ميزان المدفوعات	56
04	نتائج الاستقراية لمتغير الانفاق الوطني	56
05	نتائج الاستقرارية لمتغير سعر الصرف	57
06	نتائج الاستقرارية لمتغير سعر النفط	57
07	ملخص الاستقرارية	57
08	نتائج التقدير لنموذج الأول	59
09	نتائج التقدير لنموذج الثاني	60
10	اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY.....	61
11	نتائج اختبار JARQUE-BERRA.....	61
12	اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY.....	62
13	نتائج اختبار JARQUE-BERRA.....	62

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات النفقات العامة.....	13
02	المربع السحري لكالدور.....	23
03	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2000-2025).....	39
04	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة.....	41
05	تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2025).....	42
06	تطورات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2025).....	43
07	تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2025).....	44
08	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2025).....	45
09	تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2025).....	46
10	مراحل صياغة نموذج قياسي اقتصادي.....	50
11	تطور السلاسل الزمنية خلال الفترة(2000-2025).....	55
12	اختبار التوزيع الطبيعي.....	61
13	اختبار التوزيع الطبيعي.....	63

مقدمة عامة

تمهيد

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، نظرا لدوره الأساسي في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ويتطلب تحقيق هذا الهدف المحافظة على توازن مؤشرات الاقتصاد الكلي وتجنب الاختلالات التي قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر سياسة الإنفاق العام من أبرز أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما لها من دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتحفيز النمو، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المختلفة فبعد اعتماد سياسة إنفاقية انكماشية خلال فترة التسعينيات، انتقلت منذ بداية الألفية الثالثة إلى سياسة إنفاقية توسعية مستفيدة من تحسن عائدات المحروقات، حيث أطلقت عدة برامج تنموية كبرى لدعم النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية غير أن تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد-19، دفع السلطات العمومية إلى إعادة النظر في توجهاتها المالية بهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000ـ 2025)؟

أولا: الأسئلة الفرعية

انطلاقا من التساؤل الرئيسي المطروح تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي نوردها فيما يلي:

- كيف تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2025)؟
- ما واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2025)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية ومختلف التساؤلات المطروحة تم وضع جملة من الفرضيات التي سوف يتم إما تأكيدها أو تفنيدها بناء على نتائج الدراسة، وهي كالآتي:

1. شهد الإنفاق العام في الجزائر تزايداً ملحوظاً خلال الفترة (2000-2025) نتيجة توسع دور الدولة وبرامج التنمية الاقتصادية.
2. عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر تبايناً خلال فترة الدراسة تبعاً للتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)
5. يوجد أثر للإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025).

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا لطالما احتل مكانا مهما، ذلك فيما يتعلق بموضوع سياسة الإنفاق العام التي دائما ما كانت ولازالت تشكل في الاقتصاد الوطني أحد أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في ضبط الأداء الاقتصادي وذلك من خلال ما تقوم به من دور هام في إدارة الاقتصاد الجزائري. فمعالجة هذا الموضوع سوف يسمح لنا بالتعرف على أهم تطورات وتوجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، والوقوف على دورها ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الوطني، من خلال البحث في آثارها على مؤشراته الأربعة التي تتجلى في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات، وتحديد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقة العامة.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على أهم أداة للسياسة المالية والتي تتجلى في سياسة الإنفاق العام؛
- تتبع التطورات الحاصلة في هذه السياسة بالجزائر وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛
- تقييم مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ قصد رسم سياسة اقتصادية كلية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية.

خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

لكل موضوع بحث العديد من الأسباب التي تدفع بالباحث لاختياره والخوض فيه، وبالنسبة لنا فقد كانت لدينا عدة أسباب دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع:

ـ الميول الشخصية للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي دائما ما يعرف تطورات وتحولات متلاحقة؛
ـ التطورات الاقتصادية المهمة التي تمر بها الجزائر في السنوات الأخيرة والتي تستدعي التطرق لمثل هذا الموضوع، وإعادة مراجعة الدولة لسياستها الاقتصادية وعلى رأسها السياسة الإنفاقية العامة التي دائما ما تسعى من خلالها للتدخل بغرض ضبط الاختلالات الاقتصادية الموجودة وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني والنهوض به؛

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تعالج هذه الدراسة موضوع دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، وذلك عبر تحديد الآثار المترتبة عن هذه السياسة على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستعانة بالأدوات الخاصة بالقياس الاقتصادي.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على مستوى الاقتصادي الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2000 ـ 2025، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التطورات والمنعطفات المهمة التي كان لها بالغ الأثر على اتجاهات سياسة الإنفاق العام، والتي نذكر أهمها، برامج الإنعاش الاقتصادي للألفية الثالثة، النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016 ـ 2030)، الأزمة النفطية لسنة2014، والأزمة الصحية "كوفيد ـ 19.

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة وكذا اختبار الفرضيات المصاغة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، وفي تحليل البيانات الواردة في الدراسة وكذا في تحليل النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي من خلال التقدير القياسي للعلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما سنستعين بالأساليب الكمية في إجراء الدراسة القياسية.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات الإحصائية الحديثة والدقيقة المتعلقة بسنوات الدراسة الأخيرة؛

- تعدد مصادر البيانات واختلاف بعض المؤشرات بين المؤسسات الوطنية والدولية محدودية الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي خلال الفترة المدروسة؛
- صعوبة قياس الاستقرار الاقتصادي باعتباره مفهوما واسعا يعتمد على عدة مؤشرات اقتصادية مترابطة؛

تاسعا: هيكل الدراسة

بناء على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة وتحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة كما يلي:

في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، قمنا في المبحث الأول بالتطرق لمفهوم الإنفاق العام وأهدافه، وخصائصه مع أهم ضوابطه، محددات ومكونات النفقة العامة، أسباب تزايدها وبيان أهم الأسباب الحقيقية والظاهرية المؤدية لها، وكذا تطور طبيعة ودور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي. أما في المبحث الثاني قمنا بتخصيصه للإطار النظري للاستقرار الاقتصادي من خلال استعراض مفهومه وأهدافه، وبيان عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لنتناول بعد ذلك في المبحث الرابع الأثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة المهمة المترتبة على استخدام سياسة الانفاق العام وأهم مؤشراته لقياس تلك الآثار.

أما في الفصل الثاني المعنون "تحليل تطور سياسة الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2025)" من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث قمنا في المبحث الأول بدراسة وصفية تحليلية لتطور النفقات العامة في الجزائر وكذا برامج الإنفاق العام، أما في المبحث الثاني فقد اعتمدنا على دراسة وصفية تحليلية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر للأهم مؤشراته، مع بيان مفاهيم حول نمذجة قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال نموذج الاقتصادي والقياسي والنماذج الإنحدارية وفي الأخير من خلال المبحث الثالث فقد تطرقنا لدراسة نمذجة قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تعد سياسة الإنفاق العام من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية اذ يشكل الإنفاق العام وسيلة رئيسية لتوجيه الموارد المالية نحو مختلف القطاعات، بما يضمن تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ولا يقتصر دور الإنفاق العام على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع فقط بل يمتد ليشمل التأثير في معدلات النمو، والتشغيل والتوازن الاقتصادي، ولتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي تعتمد الدول على حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة.

من بين أهم هذه السياسات التي أثبتت فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد سياسة الإنفاق العام، حيث تعد هذه السياسة في الكثير من دول العالم من ضمن أقوى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم بفعالية في تصحيح أوجه الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى توضيح ماهية الإنفاق العام وسياسته، من خلال التطرق إلى مفاهيمه الأساسية، وخصائصه، وضوابطه إضافة إلى تقسيماته ومحدداته، مع تحليل الخلفية المفاهيمية للاستقرار الاقتصادي مع أهدافها، مع بيان الدور المهم الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا الاستقرار، والبحث عن عوائق ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي

حتى تفي الدولة بالتزاماتها لمواطنيها، أي إشباعها لحاجاتهم المختلفة يتطلب الامر إنفاقا نقديا يعرف بالنفقات العامة، ومن هنا تأتي أهمية النفقات العامة، فهي أداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالية للإشباع الحاجات العامة، وهي أداة تلعب مع الأدوات المالية الأخرى دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام وسياسته

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث يتمثل في مجموع النفقات التي تقوم بها السلطات العامة من أجل إشباع الحاجات العامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

أولا: تعريف النفقات العامة

النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة، حيث تقوم الدولة، وغيرها من أشخاص العامة، بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق أولا من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وهي تنفق، ثانيا، لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وهي تنفق، أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.[1]

- كل الصور السابقة من الإنفاق العام يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة ويترتب على ذلك، أن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات، أو لمنح مساعدات لا تعتبر من قبيل النفقات العامة؛
- صدور النفقة عن شخص معنوي عام لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة
- لكي تكون النفقة عامة يجب ان يقصد بها تحقيق منفعة عامة؛

وهذا المبدأ مبرر بأمرين:

- أولهما: أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة؛
- وثانيهما: أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة؛

[1] : محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم لنشر والتوزيع، جزائر، عنابة 2003، ص ص23،24.

الفرع الثاني: خصائص النفقة العامة

من خلال التعاريف يتضح لنا هناك ثلاث عناصر يجب توافرها في النفقة لاعتبارها نفقة عامة[1]:

- **الإنفاق العام مبلغ نقدي:** أي أن الإنفاق العام يكون بشكل مدفوعات نقدية تقوم بها الجهات الحكومية لشراء السلع والخدمات سواء من القطاع الحكومي أو الخاص.
- **الإنفاق العام يهدف لحقيق منفعة عامة:** إذ أن إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام هو المبرر الوحيد للقيام بالإنفاق العام، ولهذا دائما ما تؤطر عمليات الإنفاق بعدد من القوانين التي تنظم ذلك.
- **الإنفاق العام تقوم به مؤسسة أو هيئة حكومية:** إذا أن مصطلح الإنفاق العام جاء لتمييزه عن الإنفاق الخاص الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاص، فالإنفاق العام يؤدي بواسطة الوحدات والمؤسسات الحكومية التي تكون لها السلطة في تحديد النفعة وصرفها وفقا لقوانين النافذة.

الفرع الثالث: ضوابط الإنفاق العام

للإنفاق العام جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليه الالتزام بها ويمكن التطرق إليها كما يلي: [2]

- **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة.
- **ضابط الاقتصاد في النفقات العامة:** يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنيب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام.
- **ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):** حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني الإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال.

---

[1]: ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، **تحليل أثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق** لفترة 2004/2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي 17 لسنة 2023، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، ص 54.

[2]: محمد بن عزة، **دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية** دراسة العلاقة النسبية بين الانفاق العام واهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9 ديسمبر 2015، ص ص09، 10.

الفرع الرابع: تطور طبيعة ودور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

لقد تباينت الآراء حول النفقات العامة في الفكر الاقتصادي حسب كل مرحلة من مراحل التاريخ، لذلك سيتم التطرق في هذا إلى موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية بدءا بالفكر التقليدي وصولا إلى النظرية الحديثة.[1]

أولا: تطور طبيعة النفقات العامة

تطور دور الدولة وتزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تنوع أهداف النفقات العامة واختلاف طبيعتها حسب المدارس الاقتصادية، فالفكر التقليدي يعتبر النفقات العامة استهلاكا يقتطع من الموارد المتاحة للأفراد، ويجب أن يقتصر على الحد الأدنى اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية. أما الفكر الحديث فينظر إلى النفقات العامة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي وتحويل القوة الشرائية بين الأفراد، حيث تُعد الدولة وسيطا لا مستهلكا مباشرا، وقد تكون في بعض الحالات أكثر كفاءة في توظيف الموارد، رغم أن جزءًا من هذه النفقات يظل ذا طابع استهلاكي لتسيير الأجهزة الحكومية وبالرغم من وجود بعض التشابه بين الفكرين في اعتبار جانب من النفقات استهلاكيا، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في تحديد دورها الاقتصادي.

ثانيا: تطور دور النفقات العامة

حيث اعتبرت النظرية التقليدية أن النفقات العامة ذات طابع حيادي ولا تؤثر في النشاط الاقتصادي من إنتاج واستهلاك وتوزيع، انسجاما مع مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، إذ يعتقد أن أي تدخل قد يخل بالتوازن التلقائي للسوق، في المقابل، يرى الفكر المالي الحديث أن النفقات العامة أداة فعّالة وإيجابية تستخدمها الدولة للتأثير في الاقتصاد وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال الإعانات والمشاريع الإنتاجية والتدخل في بعض القطاعات ضمن إطار سياسة اقتصادية شاملة. وعليه لم تعد حيادية النفقات العامة مقبولة في ظل تزايد دور الدولة، بل أصبحت وسيلة أساسية للتأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

سابقا وفي ظل الفكر التقليدي لم يكن لتقسيم النفقات العامة أهمية تذكر خاصة وأن هذه النفقات كانت من طبيعة واحدة، لكن مع توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية أصبح لتقسيم النفقات أهمية بالغة وتتمثل أهم أنواع هذه التقسيمات فيما يلي:

[1]: بوحوش أسماء، **سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية نقدية للموازنة العامة** خلال الفترة، 2000 . 2020، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة– ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير الجزائر،2023 . 2024، ص 14.

الفرع الأول: التقسيم حسب الهدف من النفقة

تنقسم النفقات العمومية وفقا للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها (بالتقسيم الوظيفي) أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية وهي: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية.[1]

أولا: النفقات الإدارية

هي تلك النفقات التي تتعلق بسير المرافق العام، والازمة لقيام الدولة بوظائفها، كنفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة بين أفراد المجتمع.

ثانيا: النفقات الاجتماعية

وهي النفقات التي تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق الأغراض الاجتماعية والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، كنشر الثقافة والتعليم وتوفير الصحة والنقل، والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

وتعتبر النفقات الاجتماعية من أهم النفقات التي تميز المجتمعات المتقدمة عن النامية إذ تخصص الدولة المتقدمة الجزء الأكبر من نفقاتها على هذه القطاعات.

ثالثا: النفقات الاقتصادية

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بيها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية أساسية وهذا النوع من النفقات يسمى بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من خلاله إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال جديدة، كنفقات التجهيز والتي تهدف الدولة من خلالها إلى خلق ثروة جديدة وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على المشاريع الصناعة العمومية منها أو الخاصة.

الفرع الثاني: التقسيم حسب طبيعة النفقة

تقسم النفقات العمومية وفقا لمعيار استخدام القدرة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل الوطني إلى:[2]

[1] : محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة، الأردن،2015 ص ص266،267.

[2] : رياس مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق** دراسة حالة 2015 ـ 2000، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية قسم التسيير، الجزائر، 2015 ـ 2016 ص 65.

أولا: النفقات الحقيقية

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات المدفوعة للموظفين وأسعار السلع والمواد اللازمة لسير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالنفقات الحقيقية إذن تستخدمها الدولة للحصول على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.

ثانيا: النفقات التحويلية

فهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المنخفضة، فهذه النفقة تقوم بنقل القدرة الشرائية من فئة لأخرى، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لبعض الأفراد، فهي لا تشترط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات وبالتالي فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر كالإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشاريع، ومساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وهي ما تسمى بتدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل.

الفرع الثالث: التقسيم حسب التكرار

عادة ما يقسم علماء المال النفقات العمومية من حيث تكرارها الدوري إلى: [1]

أولا: النفقات العادية:

هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة، أي في كل سنة مالية، كمرتبات الموظفين، وأسعار الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها وهي ما يطلق عليه في المفهوم الحديث للمالية العمومية بنفقات التسيير والتي تخصص لضمان السير العادي للمصالح الإدارية العمومية، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من سنة لأخرى.

ثانيا: النفقات الغير العادية:

هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة، قد تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة الأوبئة(التلقيح ضد الأمراض)، أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، أو نفقات الحروب ونفقات إنشاء المشاريع العمومية جديدة من البنية التحتية، وهي ما يطلق عليها في الوقت الحالي نفقات التجهيز والتي تهدف إلى زيادة ثروة المجتمع ومن نتائج هذا التقسيم في نظر أنصاره أن النفقات غير العادية تغطى بموارد

[1] : رياس مبروك، **مرجع سبق ذكره** ص ص66 ،67.

غير عادية كالقروض، التي لا يجب اللجوء إليها إلا اضطرارا، وهنا مكمن الخطر، غير أن هذا التقسيم في الوقت الحالي منتقد فالموازنات الحديثة أصبحت مرتبطة بالخطط الاقتصادية التي توضع لعدة سنوات، ويصبح غير العادي عاديا.

والشكل التالي يلخص تقسيمات النفقات العامة:

الشكل رقم (01): تقسيمات النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الرابع: مكونات النفقة العامة

تنقسم النفقة العامة وفقا لطبيعتها وأهدافها إلى نوعين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1: نفقات التسيير

ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة البنايات الحكومية، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات الاقتصاد.

وقد قسمت المادة 24 من القانون 17 . 48 المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

[1]: قرومي حميد، بن لشهب حمزة، **الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** بالجزائر خلال الفترة 2017 . 2000، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، جوان 2018، ص ص112، 113.

- الباب الأول: أعباء الدين الخارجي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية؛
- الباب الثالث: التدخلات العمومية؛

2: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية لدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد حددت المادة 35 من القانون 17 ـ 48 بشكل واضح هذا النوع من الانفاق، فقد نصت على أنه تجمع الاعتمادات وفق مخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار والواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال؛

المطلب الثالث: محددات وأهداف سياسة الانفاق العام

باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، فان إقرارها يكون بعد التقيد بجملة من المعايير ومراعاة لعدد من المحددات، وذلك تجنبا لأية سلبية نتيجة الإقرار العشوائي ولا مدروس لهذه النفقات.

الفرع الأول: محددات الإنفاق العام

يختلف حجم النفقات العامة زيادة أو نقصان من دولة لأخرى حيث يخضع لمجموعة من الاعتبارات والعوامل التي تؤثر في كمية المبالغ التي سيتم إنفاقها ونوعية الخدمات التي تقوم الدولة بإشباعها وتنفق هذه المبالغ من أجلها، لذا هناك العديد من العوامل المحددة للإنفاق العام وتتمثل:[1]

أولا: الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي

تحدد الفلسفة الاقتصادية السائدة في المجتمع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو ما ينعكس مباشرة على

[1]: محمد العقاب، حمايدي صديق، **محددات الانفاق العام** في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1980. 2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد (2019)، جامعة زيان عاشور الجلفة بالجزائر، ص ص78،79.

حجم الإنفاق العام وطبيعته. فالدولة الحارسة يقتصر دورها على الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع والقضاء، لذلك يكون الإنفاق العام محدودًا ويهدف فقط إلى تغطية النفقات الضرورية دون التأثير في النشاط الاقتصادي. أما في ظل الدولة المتدخلة، خاصة مع ظهور الفكر الكينزي، فقد توسع دور الدولة ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد سياسات الإنفاقية لدعم الاقتصاد، بينما في الدولة المنتجة ذات التوجه الاشتراكي، تتولى الدولة معظم الأنشطة الاقتصادية إلى جانب وظائفها التقليدية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في حجم الإنفاق الحكومي وتنوع مجالاته لتلبية حاجات الأفراد والدولة معا.

1. العوامل الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية من أبرز أسباب تزايد الإنفاق العام، حيث يؤدي ارتفاع الدخل القومي إلى زيادة

إيرادات الدولة، مما يشجعها على التوسع في الإنفاق وتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق التشغيل الكامل ودعم النمو الاقتصادي. كما أن فترات الكساد الاقتصادي تدفع الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تنشيط الطلب الكلي والحد من البطالة واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة. إضافة إلى ذلك، يساهم التنافس الدولي في زيادة النفقات الحكومية من خلال تقديم الإعانات والدعم للمشروعات العامة والخاصة لتحسين القدرة التنافسية للسلع الوطنية ورفع جودة الصادرات ومواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية.[1]

2. العوامل الاجتماعية:

لم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل، بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة

الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة وتعليم وثقافة. وإسكان...، والإعانات الاجتماعية والمعاشات، ورعاية الأطفال وتغذيتهم وإعانات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة...، ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية والاقتصادية وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك فتزيد من الطلب الفعلي وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.

3. العوامل المالية:

تتلخص في نقطتين هما توفر فائض في الإيرادات وسهولة الاقتراض، فالأولى تحدث نتيجة سوء تقدير النفقات

الواجب على الدولة تغطيتها والذي يعتبر من العيوب كونه يحمل الأشخاص أعباء إضافية عند التحصيل، كما أنه يشجع الدولة على الإنفاق أكثر عن طريق خلق أبواب إضافية، أما الثاني فقد يكون القرض العام أو الإصدار النقدي

[1] : نور شدهان عداي، محددات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة ـ مع الإشارة إلى التجربة اللامركزية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 01، العدد 85، (2025)، ص 81.

الجديد الدافع نحو التوسع في الإنفاق العام لاعتباره حلا يعالج العجز في الموازنة بين لإيرادات والنفقات، غير أن الاقتراض العام يؤدي إلى زيادة الدين العام وما ينجر عنه من دفع للفوائد وبالتالي الرفع من حجم الإنفاق. [1]

4. العوامل الإدارية:

كما ارتفعت أرقام الإنفاق الحكومي كنتيجة لإعادة نظر دورية ومستمرة في التقسيمات الإدارية وما ينجر عنه من ارتفاع في عدد الدوائر والولايات فضلا عن توسع وظائف الدولة وتنوعها.

5. عوامل أخرى:

يمكن إجمالها باختصارها في النقاط التالية:

انخفاض قيمة النقد، التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية، اتساع إقليم الدولة، زيادة عدد السكان، النفقات العسكرية، الحروب والكوارث الطبيعية، التجارة الخارجية، زيادة أعباء خدمة الدين.[2]

الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنفاق العام

تسعى السياسة المالية عن طريق سياسة الإنفاق العام كغيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف رغم اختلافها من دولة إلى أخرى وتتمحور هذه الأهداف في النقاط التالية:[3]

- **العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تسعى الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام إلى المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي والحد من التقلبات التي قد تصيب الاقتصاد، سواء في فترات التضخم أو الكساد. ففي حالة الركود تعمل الدولة على زيادة الإنفاق العام.

لتحفيز الاستثمار والإنتاج ورفع مستوى التشغيل، أما في حالة التضخم فإنها تعمل على ترشيد الإنفاق وتقليص الطلب الكلي للحد من ارتفاع الأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي.

- **تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية:** تتكفل الدولة بتمويل وإنشاء العديد من المشروعات والخدمات الأساسية التي يصعب على القطاع الخاص توفيرها بالكفاءة المطلوبة، مثل التعليم والصحة والنقل والإسكان والبنية التحتية. ويهدف هذا الإنفاق إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] : عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، أسماء سلامي، محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000 – 2017) باستخدام نموذج ARDL، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد01 (2020)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، ص 100.

[2] : نور شدهان عداي، **مرجع نفسه**، ص 83.

[3]: محمد عرابي، محمد الطاهر قادري، **أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر** خلال الفترة (1990 -2017) ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (02)، 2020 ص 159.

- ❖ **رفع مستوى التشغيل والحد من البطالة:** تؤدي زيادة الإنفاق العام، خاصة الاستثماري منه، إلى خلق مناصب عمل جديدة بشكل مباشر وغير مباشر، مما يساهم في التقليل من معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل والمعيشة للأفراد.
- ❖ **استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم:** تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة أو تخفيض بعض أوجه الإنفاق بهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة وتقليل حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يساعد على تخفيف الضغوط التضخمية والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
- ❖ **التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد:** تستخدم الدولة أدوات الإنفاق العام والضرائب للتأثير في حجم الطلب داخل الاقتصاد. ففي فترات الكساد تعمل على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب من أجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد، بينما في فترات التضخم قد تلجأ إلى زيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق للحد من الطلب المفرط.

المطلب الرابع: أسباب تزايد النفقات العامة

أدى تطور دور الدولة وتغير دورها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة إلى توسيع نشاطاتها المختلفة وإلى حدوث زيادة مطردة في حجم نفقاتها، وأصبحت هذه الظاهرة سمة الكثير من الاقتصاديات سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء ويمكن تحديد الأسباب وراء التزايد في النفقات وبالشكل الذي تراه في عالم اليوم إلى نوعين من الأسباب، أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموع العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة وهي كالتالي: [1]

- ✓ **تدهور قيمة النقود:** يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة في الأعباء العامة.
- ✓ **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من قيمتها، ومع

[1]: بوطيب ناصر، غزازي عمر، **أثر الجباية البترولية على النفقات العامة** دراسة قياسية لفترة 2018 ـ 1990 في الجزائر، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد02 (2019) ص ص54، 55.

إتباع عمومية الموازنة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

- ✓ **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد دون أن تزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقة للإنفاق زيادة المنفعة الحقيقية الناجمة عن هذا الإنفاق، إضافة إلى زيادة الأعباء

المالية للدولة بنسبة ما، وغالبا ما ترتبط الزيادة في أعباء التكاليف بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (أي زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)

ويمكن توضيح أهم الأسباب الحقيقة التي تساهم في ظاهرة تزايد الإنفاق العام فيما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية

وهي التي ترجع الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة عوامل اقتصادية من أهمها: [1]

1) **تطور دور الدولة:** حيث كان دورها في الماضي حيادي، إذ لم تساهم بدور كبير في إشباع كل الحاجات العامة بل اكتفت بإشباع الحاجات الأساسية العامة كالصحة والتعليم...الخ، لكن منذ تطور السياسات الاقتصادية وتحول الدولة من الحياد إلى التدخل، دفع بها الأمر لزيادة إنفاقها العام سواء من خلال تقديم الإعانات أو إقامة مشاريع جديدة الغرض منها الدفع بالطلب الكلي نحو المستوى المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل بزيادة الإنفاق العام للدولة.
2) **زيادة حجم الدخل الوطني:** فالزيادة في الدخل الوطني مثلما هو متعارف عليه دائما ما تتبعه زيادة في حجم الإنفاق العام، ذلك أن زيادة الدخل الوطني تقضي إلى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وبالتالي تزايد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الإنفاق العام للدولة بغرض إشباع الحاجات العامة المتزايدة.
3) **المنافسة الاقتصادية الدولية:** حيث يؤدي التنافس الاقتصادي، مهما كانت أسبابه بالدولة إلى زيادة إنفاقها العام سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لأجل تشجيعها على التصدير وتمكينها من منافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق الدولية أو في صورة إعانات الإنتاج بغرض تمكين المشاريع الوطنية من الصعود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

ثانيا: الأسباب المالية

[1] : بومعزة آمنة، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2024، ص ص51 ،52.

تتجلى الأسباب المالية في سهولة حصول الدولة على الإيرادات اللازمة كالقروض وكذا فائض الإيراد وفيما يأتي شرح موجز لذلك: [1]

1) **سهولة الاقتراض العام:** نظرا للجوء الكثير من الدول لأسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي لم تعد القروض العمومية تشكل مصدر استثنائي للإيرادات العامة تلجأ له الدولة إلا في الظروف غير العادية، ولكن صار للدول الحق في للجوء لهكذا مصدر للحصول على الإيرادات الازمة لتغطية إنفاقها العام الموجه للإشباع الحاجات العامة التي تعرف تزايدا، فتلجأ الدول لإصدار سندات خزينة عمومية وتقوم بتشجيع الأفراد للاكتتاب فيها عن طريق إعفاء فوائد تلك السندات من الضرائب.
2) **توافر فوائض الإيرادات العامة:** فوجود الفائض في الإيرادات العامة والذي لا يكون مخصص لغرض معين يشجع الحكومة على إنفاقه في أوجه إنفاق ضرورية أو حتى غير ضرورية.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

أدى تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية لتزايد الإنفاق العام المخصص للخدمات الصحية والعلمية والثقافية الخاصة بالنقل والغاز والكهرباء والمواصلات...الخ، ويعزى هذا إلى أن حاجات سكان المدن تكون أكبر وأعقد من حاجات سكان الأرياف، وأيضا زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة الانتشار التعليم.

ثالثا: الأسباب الإدارية

أدى تطور دور الدولة من الحياد للتدخل إلى تضخم الجهاز الإداري الخاص بها، وتزايد مؤسساته وهيئاته وكذا ارتفاع عدد العاملين والموظفين ومن بين العوامل الإدارية التي لها دور في زيادة الإنفاق العام نجد سوء التنظيم الإداري وكذا البطالة المقنعة والتي تعد بمثابة ظاهرة ملموسة في العديد من الدول النامية، وكذلك من بين هذه العوامل نجد استعمال الأساليب الإدارية الحديثة داخل الجهاز الحكومي بغرض تحسين الأداء وضبط ومراقبة الحسابات وإدخال الوسائل حديثة الأمر الذي يساهم في زيادة الإنفاق العام.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، ومواجهة كل الأسباب والظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء كلية أو جزئية. لذلك سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على ماهية الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

[1] : بوطيب ناصر، غزازي عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص53، 54.

تسعى الدول مهما كانت اقتصاديتها متقدمة ناشئة أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من أهمية كبيرة على المستوى الاقتصاد الكلي والجزئي.

الفرع لأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعد مصطلح الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، فقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصادين

- **التعريف الأول:** يقصد بالاستقرار الاقتصادي السعي إلى تحقيق هدفين أساسين هما استقرار التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتفادي كل من حالات الكساد وحالات التضخم. [1]
- **التعريف الثاني:** يعد الاستقرار الاقتصادي مضادا لاتجاهات الدورة الاقتصادية وله ثلاث مكونات سمكن من خلالها الحكم على اقتصاد ما بأن يشهد استقرار خلال فترى زمنية معينة.
  1) ارتفاع منتظم لمعدلات النمو في الإنتاج بشكل متناسب مع معدلات نمو السكان؛
  2) استقرار الأسعار من دون أن يشهد المستوى العام للأسعار تقلبات قوية ومفاجئة؛
  3) استخدام الموارد الاقتصادية للوصول إلى الناتج المحتمل؛
- **التعريف الثالث:** يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي تجنيب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد أو التضخم.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن مفهوم لاستقرار يتضمن هدفين أساسين هما:

- ✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- ✓ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في مستوى العام للأسعار.

ومنه نستخلص أن الاستقرار الاقتصادي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار، أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات

[1]: عجلان صباح، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، دراسة عينية من البنوك العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018 . 2019 ص 74. 76.

الفائدة، أو استقرار الأسواق المالية أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل.[1]

الفرع الثاني: أهداف الاستقرار الاقتصادي

يسعى الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة منها: تحقيق العمالة الكاملة، استدامة نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار:[2]

أولا: العمالة الكاملة

تتحقق العمالة عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى الإنتاج وفقا للحد الأقصى الذي تضعه كمية عوامل الإنتاج مع مراعاة التشغيل المتوازن للموارد الاقتصادية، ولكي تعتمد على العمل كعنصر أساسي لتحقيق العمالة الكاملة فيتم الاعتماد على عدة عوامل تهدف إلى الارتقاء بالعنصر البشري والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم استغلالها مثل زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، والحرص على التكافؤ بين العرض والطلب على العمل، وزيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: استدامة نمو الناتج القومي

ويقصد بها تلك الزيادة الكمية والنوعية التي تضمن استدامة الاستقرار الاقتصادي وقدرته على تحقيق الأهداف التنموية، ويتحقق ذلك في ظل توافر عدة عوامل أساسية مثل: استدامة الطاقة الإنتاجية، وتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، واستهداف الزيادة الحقيقية للدخل وليست النقدية، فضلا على الحرص استدامة نمو الناتج القومي على المدى الطويل وليست الزيادة المؤقتة.

ثالثا: استقرار الاسعار

يتحدد سعر أي سلعة في السوق بتفاعل نوعين من القوى هما قوى الطلب وقوى العرض، ولا بد أن تتلاقى كل من المستهلكين والمنتجين عند مستوى معين لسعر السلعة والكمية التي تتفق مع تلك الرغبات، إلا أنه في بعض الاقتصاديات تتدخل الحكومة للتأثير في السوق معتمدة في ذلك على الثمن العام لتحقيق الانضباط في الأسواق بشكل يدعم استقرار الأسعار.

---

[1] : عماد محمد علي عبد اللطيف، **دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2016 ـ 2014)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 59 (2018)، ص 46.

[2]: كريمة محمد الحسيني، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1 . 2018، ص ص124 ،125

المطلب الثاني: عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد يصطدم بعوائق كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية وسياسية ومن العوائق أيضا طبيعة العلاقات الدولية ونسبة المكون المادي والبشري للدولة وسياستها المتبعة، وتتمثل عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما يلي: [1]

أولا: عدم تنويع مصادر الدخل

ويعني اعتماد الدولة على مصدر واحد أو أثنين على الأكثر كالزراعة أو التجارة أو الخدمات وذلك في تحقيق معظم دخلها القومي، وهذا المصدر قد لا يكون الوحيد ولكنه يمثل النسبة العظمى من الدخل القومي، ولذلك نجد الدولة مضطرة إلى الاعتماد كثيرا على الخارج للحصول على ما تحتاجه من سلع وتقوم بتصدير منتجات زراعية أو مواد خام كالنفط، وهذا يمثل خطرا على اقتصاد تلك الدول، لأن اعتماد صادراتها على منتج واحد يجعل دخلها القومي عرضة للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي بالنسبة للعرض والطلب.

ثانيا: عشوائية الزيادة السكانية

يشهد العالم في العصر الحديث تزايدًا ملحوظًا في معدلات النمو السكاني، حيث تتركز أكثر من 85% من هذه الزيادة في الدول الفقيرة مقابل نسبة محدودة في الدول المتقدمة. ويعود الطابع العشوائي لهذه الزيادة إلى غياب العدالة في توزيع الموارد وسوء إدارتها؛ إذ تعاني بعض الدول من المجاعات في حين تهدر أخرى الفائض للحفاظ على الأسعار. كما أن النمو السكاني غير المخطط يمثل تهديدًا للاستقرار الاقتصادي، لما يسببه من انخفاض في الناتج القومي، وتراجع فرص التشغيل، وظهور بطالة هيكلية وموسمية.

ثالثا: غياب المنهج المنظومى

يعتبر المنهج المنظومى إطار إطارا أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكن من التقدم نحو تحقيق الأهداف السابق تحديدها وتعدد تطبيقاته في شتى مناحي الحياة وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وغياب المنهج المنظومى يحول دون التقدم نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم التعاون بين الأجهزة المختلفة، للدولة أو التنازع في الاختصاص فيما بينها.

رابعا: عدم فاعلية السياسة النقدية

تتمثل فاعلية السياسة النقدية في قدرتها على ضبط للمعروض النقدي بالزيادة أو بالنقصان لكي تتمكن السلطة الحاكمة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك بالتعاون مع البنك المركزي باستخدام أدواته المتعددة.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

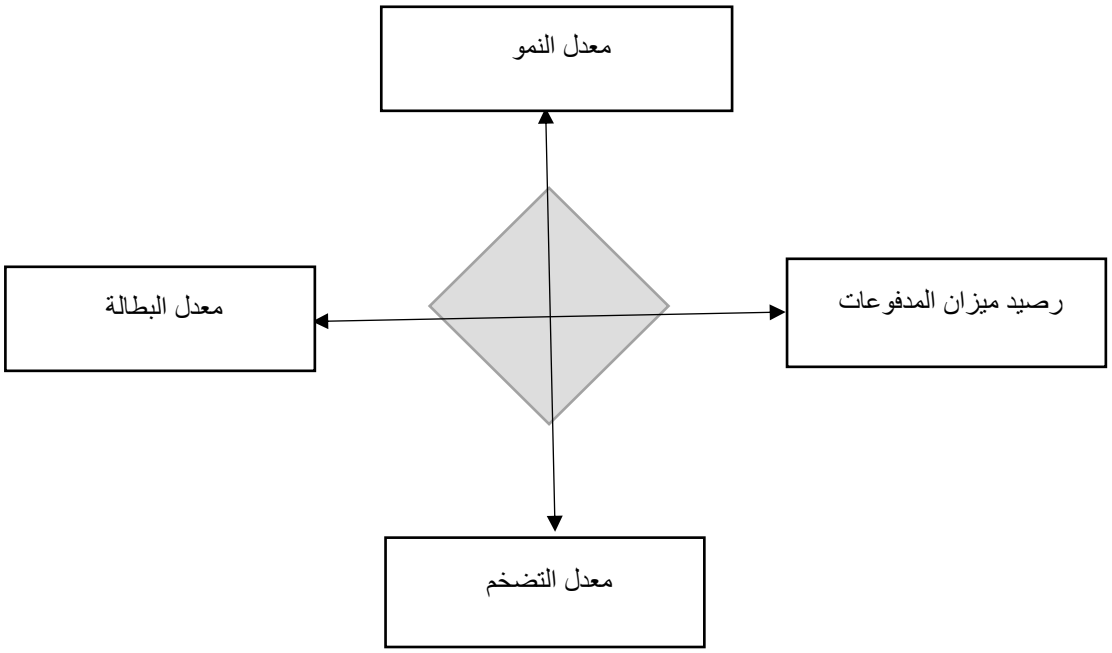
تعرف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ضمن ما يسمى بمربع كالدور السحري حيث سمي بالمربع لوجود أربعة

[1] : كريمة محمد الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص110 ،104.

أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد، تحقيق معدل بطالة منخفض، تحقيق توازن اقتصادي خارجي.

والشكل التالي يلخص مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

الشكل رقم (02): المربع السحري لكالدور



المصدر: كريمة محمد الحسني، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

يوضح الشكل أعلاه الوضعية الاقتصادية عن طريق المربع السحري لكالدور السحري ذي الأربع مؤشرات المعبرة عن الاستقرار الاقتصادي وهي[1]:

النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات، ويتم الإشارة في هذا السياق إلى أن الأهداف المجتمعة للاستقرار الاقتصادي، يصعب تحقيقها نتيجة للتعارض فيما بينها، فالعلاقة بين استقرار المستوى العام والتوظف الكامل من بين الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كل من الهدفين السابقين، وذلك لأن

[1] : عابي وليد، شريط فيروز، **واقع مؤشرات الاستقرار في دول البريكس**، دراسة تحليلية لفترة 1991 ـ 2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07 ، العدد 02،(2022) جامعة العربي التبسي الجزائر، ص 154.

زيادة العمالة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، في حين أن العلاقة بين توازن ميزان المدفوعات وتحقيق العمالة الكاملة هي الأخرى ليس من السهل تحقيقها، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين جودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى وبالتالي بزيادة حجم الصادرات تحدث زيادة مناضرة في كل من الدخل والتوظف، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع المستويات العامة للأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي هدف تحقيق العمالة الكاملة إلى رفع مستويات العامة للأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، ومن ثم التأثير على وضعية ميزان المدفوعات بالشكل السلبي، وأيضا نجد من بين الأهداف المتعارضة نجد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار، فهي تعد واحدة من أكثر العلاقات جدلا في الدراسات السابقة نجد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار، فهناك من يؤكد أن النمو الاقتصادي في المدى البعيد لن يتحقق مالم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار في حين يرى البعض أن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو غير أنه يكون ملازما له.

ويمكن تعريف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة كما يلي[1]:

- **النمو الاقتصادي:** هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعد الناتج المحلي الإجمالي مقياس أفضل لهذا الإنتاج.
- **معدل البطالة:** هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لعرض العمالة غير المستخدمة، اذ تم اعتبار التوظيف أنه الوضع المرغوب فيه للأشخاص في القوى العاملة.
- **معدل التضخم:** هو الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود هوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجبة للإنفاق والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا.
- **ميزان الدفوعات:** هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي لفترة زمنية محددة المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع بقية العالم. حيث تكون المعاملات في معظمها بين المقيمين وغير المقيمين من تلك التي تنطوي على السلع وخدمات ودخل تلك التي تنطوي على مطالبات مالية.

المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يشكل الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الكلية، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي، ففي ظل التقلبات الاقتصادية التي قد تعرفها الدول، سواء في شكل أزمات أو تضخم أو بطالة، يبرز دور الانفاق العام كوسيلة فعالة للتدخل الحكومي من أجل إعادة التوازن الاقتصادي.

[1]: عابي وليد، شريط فيروز، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص155 ، 156.

المطلب الأول: آثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تحدد الأثار الاقتصادية للنفقات العامة في مختلف الدول لاتبعا للدور الذي تقوم به الدولة الإشباع الحاجات العامة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويتضح ذلك جليا في الاقتصاديات المخططة إذ تزداد النفقات العامة في تلك الدول نتيجة لتوسع دور الدولة في الاقتصاد، كما تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدة عوامل منها طبيعة النفقات العامة وطبيعة الإيرادات اللازمة لتغطية، بالإضافة إلى الهدف الذي ترمي الحكومة إلى تحقيقه من وراء الإنفاق، ويمكن تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاستهلاك والإنتاج.[1]

الفرع الأول: آثار النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها للإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة: [2]

1. **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي**

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تنفقه الدولة على شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة مثل صيانة المباني الحكومية، واقتناء الأجهزة والآلات والمواد الأولية، إضافة إلى النفقات المتعلقة بالأثاث والملفات واللوازم الإدارية ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه النفقات تمثل تحويلًا للاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، حيث تتولى الدولة توفير بعض السلع والخدمات مباشرة بدلًا من منح الأفراد دخولًا إضافية لاقتنائها بأنفسهم، مما قد يحد من حرية الأفراد في اختيار ما يستهلكونه من سلع وخدمات

2. **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد**

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها (الحاليين والسابقين) وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي. ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

---

[1] : محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر 2008 ـ 2009، ص 47.

[2] : محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ص 103 ـ 104.

يتضح آثر النفقات العامة على الإنتاج من خلال ما يعرف بالنفقات الإنتاجية، وهي جزء من التخصيصات

المالية التي تخصصها الدولة للأغراض الإنتاج، فسواء تولت الدولة القيام بالإنتاج عن طريق شركاتها العمومية أو مدة المشروعات الخاصة بالإعانات الاقتصادية ، فإنها بذلك تساعد على إنتاج السلع والخدمات اللازمةٌ للإشباع حاجات الأفراد، إضافة إلى إنتاجها لرؤوس الأموال العينية المعدة لأغراض الاستثمار، ومما سبق نكتشف أن آثار النفقات العامة على الإنتاج ترتبط بصورة مباشرة بمعدل الاستهلاك، الذي يولد بالضرورة طلبا على المواد المنتجة، الأمر الذي يستدعي من الحكومة الموازنة في سياستها الإنفاقية بين الاستهلاك والإنتاج بما يسهم في دعم الاستهلاك المحلي من الحاجات الضرورية على ألا يبالغ في ذلك بما يضر الجهاز الإنتاجي للبلد.[1]

الفرع الثالث: أثر النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

يسهم الإنفاق العام، خاصة الإنفاق الاستثماري، في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي

ورفع معدلات الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي والدخل القومي، بينما يؤدي انخفاضه إلى نتائج عكسية، وقد أوضح العديد من الاقتصاديين هذه العلاقة، حيث يرى **باروان** أن النفقات العمومية تعزز النمو الاقتصادي عبر زيادة الطلب على السلع والخدمات وتحفيز الاستثمار والإنتاج، كما أكد **فاغنر** وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، مع تزايد الإنفاق خلال فترات الحروب بسبب ارتفاع النفقات العسكرية، كذلك أشار كينز إلى وجود ترابط إيجابي بين الإنفاق العام والاستهلاك والإنتاج، بما يساهم في تنشيط الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

الفرع الرابع: أثر الإنفاق على معدل التضخم

تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية والتي من ضمنها السياسة الإنفاقية حيث تقوم الحكومة بالعمل

على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الجاري الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الانفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب أما في حالة الانكماش وعندما تحدد مشكلة في قصور الطلب الكلي، أي أن هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة، وبمعنى أخر الانفاق الحكومي له تأثيران مباشر وغير مباشر: التأثير

[1] : خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2005، ص 99.

[2]: حوسين مصباح العلام، **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد، ليبيا،2025 ص 386.

المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات، وأما التأثير غير المباشرة يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض[1].

الفرع الخامس: أثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات

فإذا كانت الدولة تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها فان خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الإنفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسا في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة حجم الصادرات في حين ينخفض حجم الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية، ومع زيادة الصادرات وانخفاض الواردات يتحسن الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت الدولة تواجه فائض في ميزان المدفوعات، وهكذا تكون السياسة الاتفاقية الانكماشية مرغوب فيها إذا ما واجهت الدولة عجزا في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وبمعنى أوضح فان النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل "المضاعف" ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة. وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي: [2]

الفرع الأول: أثر المضاعف

يشير المضاعف، في تحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

---

[1]: رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 - 2012 ص 36.

[2] : محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص107، 108.

وإذا كانت نظرية **كيتر** اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول للإنفاق على الاستهلاك والادخار والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، مع الملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.

الفرع الثاني: آثر المعجل

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي آثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع، وبعد نفاد المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرارية إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع الاستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار . بمرور الوقت بنسبة أكبر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المرجعية:

تعتبر سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية، نظراً لما تؤديه النفقات العامة من دور مهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، والتوازن الخارجي. وقد سعت العديد من الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، مع اختلاف المناهج والأدوات القياسية المستخدمة حسب خصوصية كل اقتصاد. وتكتسي هذه الدراسات أهمية كبيرة لكونها تساعد في تفسير فعالية السياسة المالية وتحديد مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، خاصة في الاقتصادات الريعية مثل الجزائر، نذكر من أهم الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

ـ دراسة هتهات (2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في مجتمع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 . 2020)، باستخدام المنهج القياسي، بنموذج ARDL واختبارات الحدود، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وهو ما يدل على أن زيادة النفقات الحكومية ساهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات الإنتاج والاستثمار داخل الاقتصاد الجزائري. ويُفسر هذا الأثر الإيجابي بكون الدولة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية التوسعية، خاصة عبر زيادة الإنفاق على البنية التحتية، والمشروعات العمومية، والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، بدل التركيز المفرط على النفقات الاستهلاكية. كما شددت على أهمية تقليل التبعية للمحروقات من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة، لأن استمرار اعتماد الميزانية على النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الطاقة، وهو ما يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي واستدامته.

ـ دراسة مطلاح (2021): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، واختبار العلاقة السببية بينهما في المدى الطويل عن طريق مجموعة من الدول خلال الفترة (1999 .2019) ، باستخدام نماذج البيانات الطويلة ، بأدوات نموذج GMM واختبارات التكامل المشترك والسببية ، وكانت النتيجة الرئيسة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العام ، مع ضعف تأثير الإنفاق العام المباشر على النمو في بعض الدول، حيث أوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، كقطاعي الصناعة والزراعة والبنية التحتية، مع تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وترشيد النفقات العامة، بما يساهم في تعزيز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الدول العربية، إضافة إلى تقوية آليات الرقابة والتخطيط المالي لضمان فعالية السياسة المالية على المدى الطويل.

ـ دراسة العمراوي (2018): هدفت الدراسة إلى تحليل دور الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وأوضحت الدراسة، بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وأدوات تحليل بيانات الاقتصاد الكلي، أن الجزء الأكبر من الإنفاق العام كان موجهاً نحو النفقات التسييرية والاستهلاكية أكثر من توجيهه إلى الاستثمارات الإنتاجية القادرة على خلق قاعدة اقتصادية متنوعة. كما أن البرامج التنموية التي تم تمويلها بواسطة العائدات النفطية لم تحقق النتائج المرجوة في تطوير القطاعات البديلة، مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما جعل مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي محدودة مقارنة بقطاع المحروقات، حيث أوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، خاصة الصناعة التحويلية، والزراعة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، باعتبارها قطاعات قادرة على خلق الثروة ومناصب العمل

وتقليل التبعية للمحروقات. كما شددت على أهمية تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وتعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية.

ـ دراسة بن عزة (2015): هدفت الدراسة إلى تقيم دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (النمو، البطالة، التضخم ، التوازن الخارجي) في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة تقريبا(1999. 2013) ، باستخدام المنهج التحليلي القياسي بأدوات نموذج VAR (الانحدار الذاتي المتجه)، وأظهرت النتائج أن سياسة الإنفاق العام ساهمت بدرجة معينة في دعم النمو الاقتصادي، خصوصًا من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والبرامج التنموية، إلا أن هذا الأثر لم يكن كافيًا لتحقيق استقرار اقتصادي شامل ومستدام. فقد تبين أن ارتفاع الإنفاق العام لم ينعكس بصورة فعالة على تخفيض معدلات البطالة، وذلك بسبب ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب عمل دائمة ومنتجة خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية في امتصاص اليد العامل، حيث أوصت الدراسة بضرورة تعزيز فعالية السياسة المالية من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة القادرة على خلق الثروة وفرص العمل، بدل التركيز على النفقات الاستهلاكية قصيرة الأجل. كما أكدت على أهمية تحسين كفاءة تسيير الموارد المالية، وتطوير آليات الرقابة والتقييم لضمان فعالية المشاريع العمومية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

ـ دراسة HOK and BARTHA (2025): هدفت الدراسة على تحليل العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي في كمبوديا(1971 . 2015)، باستخدام منهج قياسي، بأدوات نموذج OLS ، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة غير خطية(منحنى على شكل U مقلوب)، ويعني ذلك أن زيادة الإنفاق العام تسهم في دعم النمو الاقتصادي في المراحل الأولى، من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة وتحفيز الاستثمار والإنتاج، إلا أن استمرار التوسع في الإنفاق بعد بلوغه مستوى معين يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة مالية رشيدة تقوم على تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، بما يضمن تحقيق التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي. كما أكدت على أهمية توجيه النفقات العامة نحو القطاعات الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي المرتفع، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، بدل التركيز على النفقات غير المنتجة. وأوصت كذلك بضرورة تحسين كفاءة إدارة المال العام، وتعزيز الرقابة على الإنفاق الحكومي، بما يساهم في رفع فعالية السياسة المالية وتحقيق أفضل أداء اقتصادي ممكن.

ـ دراسة SOSVILLA and RIVERO(2023): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في 25 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، خلال فترة (2004 . 2019)، باستخدام منهج القياسي بالانحدار الكمي، بأدوات نماذج (quantile regression)، وأظهرت النتائج أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل قد تتحول إلى عامل يحد من النمو إذا لم يتم توجيهها بصورة فعالة ومنتجة. ويرجع ذلك إلى أن التوسع المفرط في النفقات الحكومية قد يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي وزيادة العجز المالي والدين العام، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاستثمار والإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث أوصت

الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام داخل دول الاتحاد الأوروبي، من خلال تقليص النفقات غير الفعالة وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي تدعم النمو طويل الأجل، مثل التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والصحة.

ـ دراسة serkan CINAR . bernur ACIKGOZ(2017): ركزت الدراسة إلى أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، مع التركيز على دور العوامل المرافقة مثل الاستثمار والبحث والتطوير، 21 دولة متقدمة خلال فترة (1990 . 2013)، باستخدام منهج قياسي ببيانات PANEL، بأدوات نماذج DFE ARDL واختبارات التكامل المشترك، وأظهرت النتائج أن الإنفاق العام يلعب دورًا مهمًا في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو في الدول المتقدمة، خاصة عندما يتم توجيهه نحو المجالات الإنتاجية والاستثمارية. فقد تبين أن النفقات الحكومية الموجهة إلى الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث توصلت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي، باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الحديث.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو اللغة الأجنبية نحاول إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة.

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

- **من حيث المتغيرات المدروسة:** تشترك الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتماد الإنفاق العام كمتغير مستقل رئيسي، باعتباره أداة أساسية من أدوات السياسة المالية كما تتقاطع معها في دراسة أثر الإنفاق العام على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة النمو الاقتصادي، والذي يعد أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- **من حيث المنهج المتبع** تعتمد الدراسة الحالية، مثل أغلب الدراسات السابقة، على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لعرض المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، وعلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية واختبار الفرضيات العلمية.
- **من حيث دراسة الحالة:** تتشابه الدراسة الحالية مع دراسات هتهات(2022) ، والعمراوي(2018) ، وبن عز (2015)، في اتخاذ الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة، مما يسمح بتحليل دور الإنفاق العام في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- **من حيث أدوات الدراسة:** تتقاطع الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في استخدام الأساليب والنماذج القياسية لتحليل البيانات الاقتصادية واختبار العلاقات بين المتغيرات، والاعتماد على البيانات الزمنية المستمدة من المصادر الرسمية، مثل تقارير بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، وقواعد بيانات المنظمات الدولية.
- **من حيث الهدف العام للدراسة:** تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في السعي إلى تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام وقياس مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وتحسين الأداء الاقتصادي.

وبصفة عامة، تستند الدراسة الحالية إلى نفس الإطار النظري والمنهجي الذي اعتمدته أغلب الدراسات السابقة، مع توسيع نطاق التحليل ليشمل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته خلال الفترة (2000–2025).

الفرع الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تستمد الدراسة الحالية قيمتها المضافة من تطرقها لموضوع سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بتحقيق الاستقرار

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية ومالية مهمة، تمثلت في تقلبات أسعار النفط، والأزمات الاقتصادية العالمية، وانعكاسات جائحة كورونا، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية ومالية، وتكمن القيمة المضافة لهذه الدراسة في أنها لا تقتصر على تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط، كما هو الحال في معظم الدراسات السابقة، بل تتوسع لتشمل دراسة أثره على مجموعة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف، وميزان المدفوعات.

مما يسمح بتقييم أكثر شمولا لفعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتبرز أهمية الدراسة

كذلك في اعتمادها على التحليل القياسي لاختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يوفر نتائج علمية يمكن الاستناد إليها في ترشيد السياسة المالية وتحسين توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الأكثر مساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى سد جانب من الفجوة البحثية الموجودة في الدراسات السابقة، من خلال الربط بين سياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي بمختلف أبعاده في الجزائر، وتقديم توصيات عملية يمكن أن تفيد صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

خلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المعالم الأساسية لأداة الإنفاق العام التي تعتمد عليها الدولة كأحد السياسات الاقتصادية في تأثيرها على الواقع الاقتصادي بغرض تحقيقها للأهداف التي تصبو عليها، ولقد كان للتطور الذي شهده دور الدولة في الحياة الاقتصادية الأثر البالغ في تحديد نطاق نشاطها المالي، وأسهم في تغير طبيعة المالية العامة التي تحولت إلى ماليو وظيفية بعدما كانت محايدة، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تطور أداة الإنفاق العام، هذا الأخير الذي أخد في التنوع بحيث تعددت تقسيماته وفقا للعديد من المعايير، كما شهد حجمه تزايدا ملفتا للنظر نتيجة لجملة من العوامل الظاهرية والحقيقة حتى تحول لظاهرة عامة وشائعة بين مختلف الدول، مما استلزم ضرورة ضبطه بالاعتماد على جملة من القواعد والمعايير التي تضمن كفاءة استخدامه وإدارته بما يسمح بتحقيق أقصى منفعة وبأقل تكاليف ممكنة.

كذلك توصلنا إلى استخدام الدولة لسياسة الإنفاق العام ينجم عن مجموعة من الآثار المهمة على الاقتصاد، بعضها يكون مباشرة بحيث تنعكس فيه الزيادة في الإنفاق العام مباشرة على متغيرات الاقتصاد الوطني، والبعض الآخر يكون غير مباشرة والذي يمكن حصره في أثر كل من المضاعف والمعجل.

ومن خلال تحليل الخلفية النظرية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد توصلنا إلى أن هذه السياسة دو مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها الفعال على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، عبر مساهمتها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال إسهامها الكبير في رفع مستويات التشغيل وبالتالي التقليص من البطالة، ومكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

تمهيد:

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025 تحولات اقتصادية مهمة ارتبطت بتغير أسعار النفط وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، إضافة إلى مواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر وتحليل انعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة ولتحقيق ذلك.

سيتم التطرق في الجزء الأول إلى التحليل الوصفي لتطور الإنفاق العام بمختلف مكوناته، مع دراسة تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة وسعر الصرف و ميزان المدفوعات، أما الجزء الثاني فيتضمن الدراسة القياسية، حيث سيتم الاعتماد على الأساليب والنماذج القياسية المناسبة لاختبار العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والتحقق من مدى معنوية هذه العلاقة واتجاهها في الأجلين القصير والطويل، بما يسمح بتقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر واستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

المبحث الأول: واقع تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ يسهم في توفير الخدمات العامة، ودعم الاستثمار، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025 تطورات ملحوظة في حجم وهيكل الإنفاق العام، تأثرت بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها تقلبات أسعار النفط والتغيرات الاقتصادية العالمية، ومتطلبات التنمية الوطنية ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة، من خلال الوقوف على أهم محدداته واتجاهاته.

المطلب الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

مع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستوى 11.9 مليار دولار، وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة أن كل المؤشرات كانت توحى باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على مدى المتوسط، وكانا نتاجا إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية إقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001 – 2004 و "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005 – 2009.

الفرع الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 – 2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني. جاء هذا البرنامج عموما لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لخمس قطاعات أساسية وهي: الأشغال الكبرى، التنمية المحلية، دعم الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات.

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي[1]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

[1]: تحانوت خيرة، بن مهدي مراد، **برامج الإنفاق العام كأداة للحد من ظاهرة البطالة** خلال الفترة 2000 ـ 2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد14، العدد01 (2023)، جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر) ص 668.

حيث أن كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيو كلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة الكلية الاقتصاد؛
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر من 2001 – 2004 عن طريق دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسن الوضع المالي والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية، حيث أقرت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 –2009 من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن وتحقيق التنمية الاقتصادية. خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4202.7 مليار وهو ما يقارب أضعاف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك يرجع أساسا إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت في البرنامج السابق إضافة إلى تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات مند بداية الألفية الثالثة.

وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي،
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي،
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية؛
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010 – 2014

يعد هذا البرنامج الأضخم في تاريخ الجزائر مقارنة بباقي البرامج إذ خصص له 21214مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار حيث خصص 130 مليار دولار لاستكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 وحوالي 155 مليار دولار خاصة بالبرنامج الجديد للفترة 2010 – 2014، خصص له ميزانية ضخمة

[1] : عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2011، ص 31.

ناهزت 286 مليار دولار، وركز على تحسين الإطار المعيشي، 0.51 إنجاز مليون وحدة سكنية وتطوير المنشآت الجامعية والصحية.

جاءت الدولة بهذا البرنامج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

- تحسين التنمية البشرية وذلك من خلال تحسين التعليم، والتكفل الطبي، التزويد بالمياه...الخ؛
- تطوير المنشآت القاعدية والتركيز على ضرورة دعم التنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة وخلق مناصب شغل جديدة؛
- دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي في المرافق العمومية.

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2025

كغير من البرامج والتي اعتادت الدولة اعتمادها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2025 في ظروف خاصة تمر بها البلاد حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع المداخيل مما أدى إلى حدود العديد من الصعوبات في تمويل هذا البرنامج. تميزت هذه المرحلة بـ "ترشيد الإنفاق العام" بعد انهيار أسعر النفط في 2014، حيث تحولت السياسة المالية للتركيز على إنهاء المشاريع قيد الإنجاز (نفقات التجهيز)، مع إعطاء الأولوية للتحويلات الاجتماعية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق المعزولة؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخذ التدابير الازمة الإنعاش الصناعة الوطنية.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الانفاق العام في الجزائر للفترة (2000-2025)

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة (2000–2025) تحولات اقتصادية مهمة انعكست بشكل مباشر على توجهات الإنفاق العام، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتبني الدولة لبرامج تنموية واستثمارية.

سنتطرق في هذا العنصر الى تحليل وتفسير سياسة الإنفاق العام، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2025. ولتوضيح تطورات سياسة الانفاق العام في الجزائر نعرض الشكل الذي يلي.

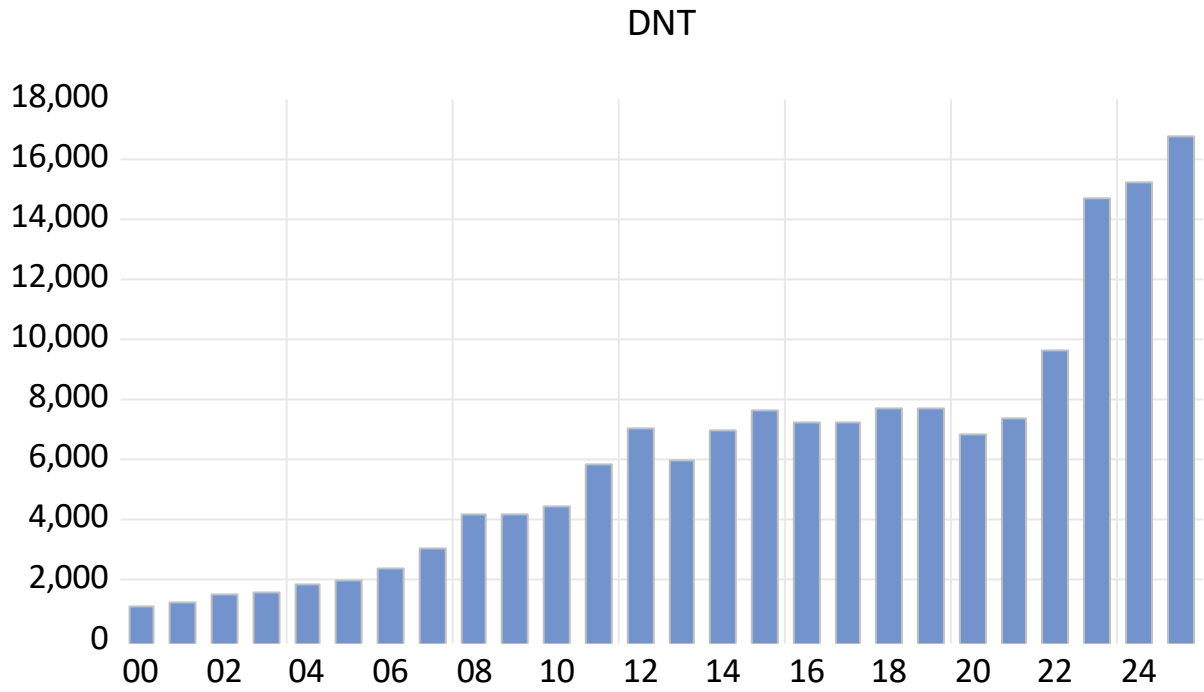
---

[1]: ضالع دليلة، **دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط ــ دراسة قياسيةــ حالة الجزائر**، أطروحة نيل دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، للعلوم الاقتصادية، ص ص174-175.

[2] : عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

الشكل رقم (03): تطور حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

(مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2005-2010 ـ 2014 ـ2018- 2024)

يبين الشكل رقم (03) تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)، حيث يتضح وجود اتجاه تصاعدي عام للإنفاق العمومي مع بعض التذبذبات خلال بعض السنوات، فقد ارتفع الإنفاق العام من مستويات منخفضة في بداية الفترة، حيث كان يقارب 1,000 مليار دينار سنة 2000، ليصل إلى أكثر من 16,000 مليار دينار سنة 2025. ويمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 شهدت زيادة تدريجية ومستمرة في الإنفاق العام، وهو ما يعكس توسع الدولة في تمويل المشاريع التنموية وبرامج الاستثمار العمومي مستفيدة من ارتفاع عائدات المحروقات.

كما سجلت الفترة 2015-2021 نوعاً من الاستقرار النسبي مع بعض التراجعات الطفيفة نتيجة انخفاض أسعار النفط والضغوط المالية التي واجهتها الميزانية العامة أما ابتداءً من سنة 2022، فقد عرف الإنفاق العام ارتفاعاً حاداً ومتسارعاً، حيث تجاوز 14,000 مليار دينار في 2023، واستمر في الارتفاع خلال سنتي 2024 و2025، ويُعزى ذلك إلى زيادة النفقات الاجتماعية، ورفع الأجور، ودعم القدرة الشرائية، بالإضافة إلى تمويل مشاريع الاستثمار العمومي الكبرى وعموماً، يعكس هذا التطور تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعتماد السياسة المالية التوسعية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية، لما له من دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى المعيشة ويقاس الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني، مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025).

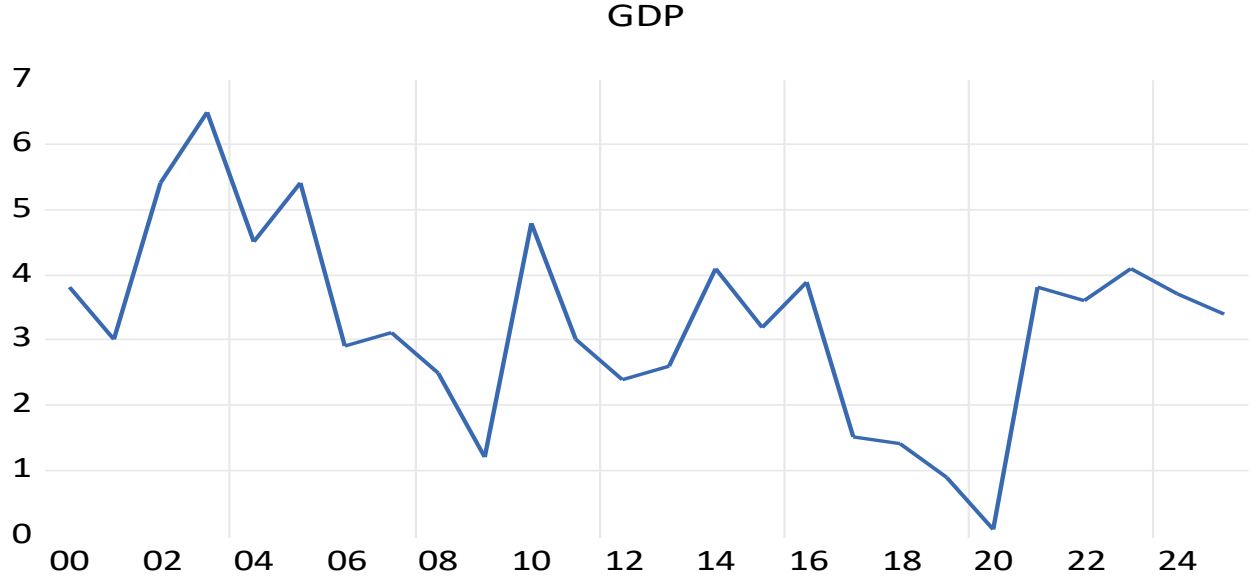
المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2025

يتجسد الاستقرار الاقتصادي في المحافظة على معدلات نمو مستقرة، والتحكم في التضخم، والحد من البطالة، وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد، وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025 العديد من التحولات الاقتصادية والمالية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية والإصلاحات التي انتهجتها الدولة، الأمر الذي انعكس على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الفرع الأول: تحليل تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس الأداء الاقتصادي للدول، حيث يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، كما يُعد مؤشراً مهماً لتقييم مستوى النمو الاقتصادي ومدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة.

الشكل رقم (04): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)



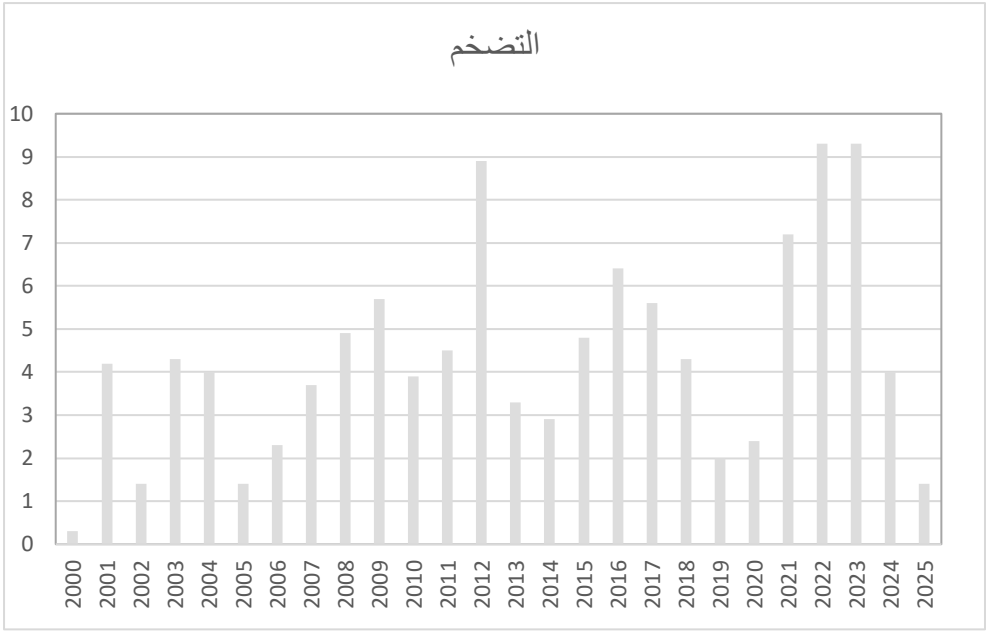
المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى بيانات موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يبين الشكل رقم (06) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)، حيث يتضح أن هذا المؤشر عرف تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة. فقد سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال السنوات الأولى من الفترة، خاصة بين 2002 و2005، حيث تجاوز معدل النمو 6%، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق العمومي والاستثمارات الحكومية ثم شهد النمو تباطؤا خلال بعض السنوات اللاحقة، ليصل إلى مستويات منخفضة سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية العالمية كما يلاحظ استمرار التذبذب خلال الفترة 2010–2019 نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط، قبل أن يسجل أدنى مستوى له سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد–19 وانخفاض النشاط الاقتصادي غير أن الاقتصاد عرف تعافيا ملحوظاً ابتداء من سنة 2021، حيث عادت معدلات النمو إلى الارتفاع لتتراوح بين 3% و4% خلال السنوات الأخيرة وعموماً، يعكس الشكل ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بتطورات سوق النفط العالمية، باعتبار المحروقات المصدر الرئيسي للإيرادات والصادرات، مما يجعل النمو الاقتصادي عرضة للتقلبات الخارجية.

الفرع الثاني: تحليل تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

الشكل رقم (05): تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

(%)



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2005–2010 ـ 2014 ـ2018– 2024)

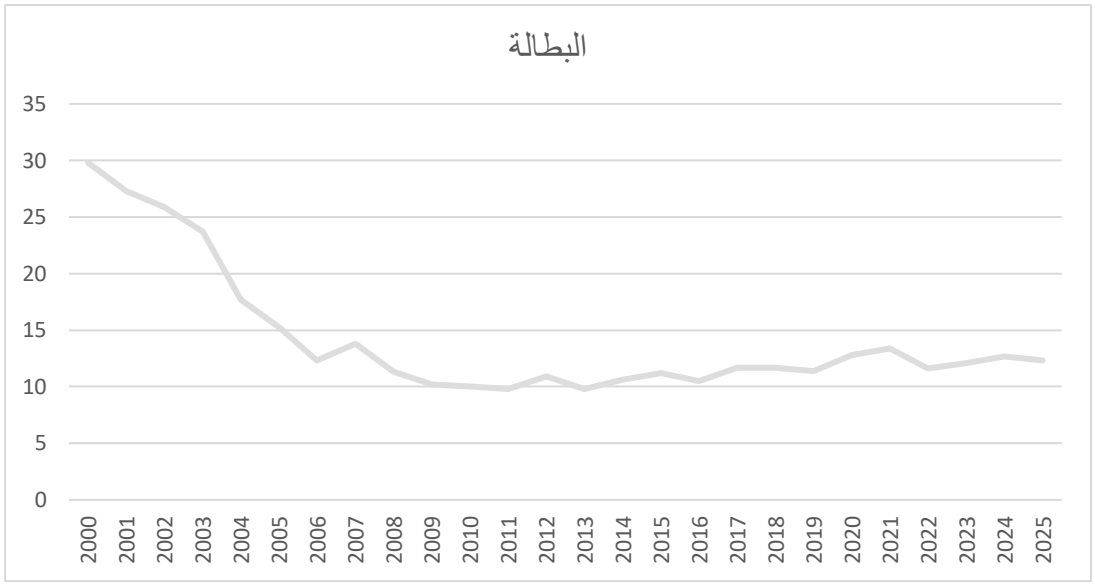
يوضح الشكل أعلاه أن معدل التضخم في الجزائر شهد تذبذبا ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، حيث تراوح بين مستويات منخفضة ومتوسطة وأخرى مرتفعة فقد سجل التضخم مستويات معتدلة خلال

معظم سنوات العقد الأول من الألفية، ثم ارتفع تدريجياً ليبلغ ذروته الأولى سنة 2012 بحوالي 9% وبعد ذلك عرف تراجعاً نسبياً خلال الفترة 2013–2020، حيث استقر في حدود تتراوح بين 2% و6.% كما يلاحظ ارتفاع جديد لمعدلات التضخم ابتداءً من سنة 2021، ليصل إلى أعلى مستوياته خلال سنتي 2022 و2023 بحوالي 9%، نتيجة الضغوط التضخمية العالمية وارتفاع أسعار السلع والطاقة وفي المقابل، سجل التضخم انخفاضاً ملحوظاً خلال سنتي 2024 و2025، مما يعكس تحسناً نسبياً في استقرار الأسعار، حيث يبين أن التضخم في الجزائر اتسم بعدم الاستقرار والتذبذب خلال الفترة المدروسة، مع تسجيل معدلات ارتفاع قوية خاصة في 2012 و2022–2023، قبل أن يتجه نحو الانخفاض في نهاية الفترة.

الفرع الثالث: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

تعد البطالة من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعكس مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل واستيعاب اليد العاملة كما أن انخفاض معدل البطالة يعد مؤشراً إيجابياً على تحسن النشاط الاقتصادي وفعالية السياسات الحكومية في مجال التشغيل لذلك، فإن دراسة تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2025) تساعد على تقييم مستوى الاستقرار الاقتصادي ومدى نجاح برامج التشغيل والتنمية.

الشكل رقم (06): تطور معدل البطالة(%) في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010 ـ 2014 ـ 2024)

يبين الشكل رقم (08) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)، حيث يتضح وجود اتجاه

تنازلي واضح خلال السنوات الأولى من الفترة فقد انخفض معدل البطالة من حوالي 30% سنة 2000 إلى ما يقارب 11% سنة 2009، وهو ما يعكس تحسن سوق العمل نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي وتوسع الاستثمارات

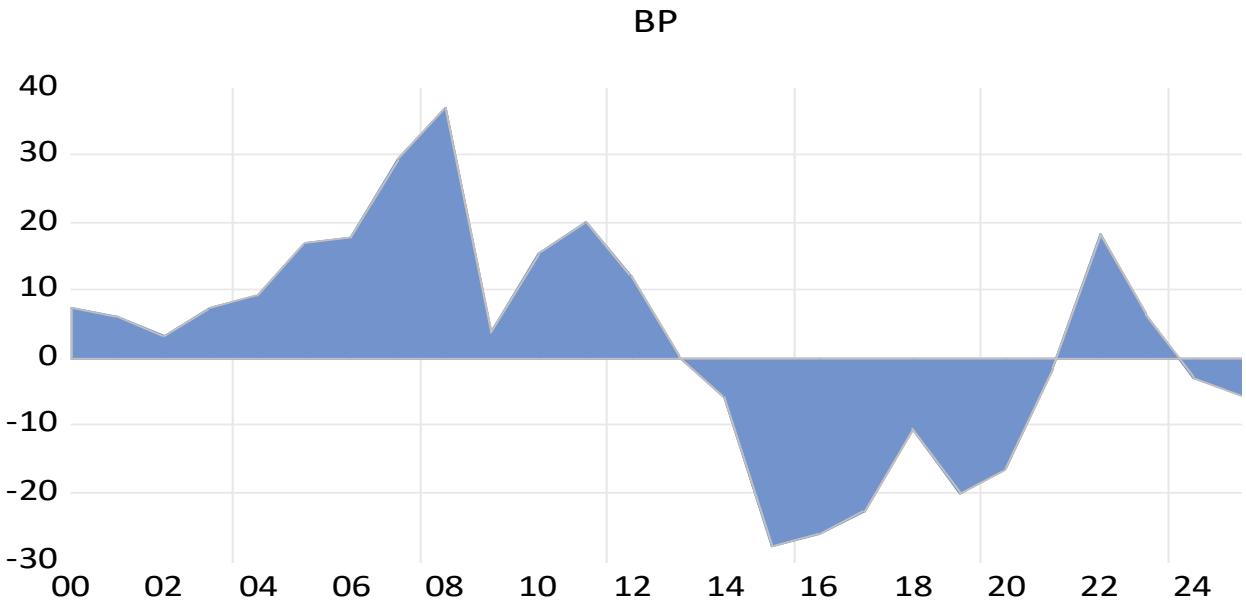
العمومية وارتفاع عائدات النفط كما شهدت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 استقراراً نسبياً لمعدل البطالة حول مستوى 10% إلى 12% مع بعض التذبذبات الطفيفة غير أن السنوات اللاحقة عرفت ارتفاعاً نسبياً في البطالة، حيث تجاوزت 14% خلال 2020 و2021 متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتراجع النشاط الاقتصادي وفي السنوات الأخيرة، سجلت البطالة انخفاضاً طفيفاً مع بقائها عند مستويات تتراوح بين 13% و14%، مما يدل على استمرار التحديات المرتبطة بخلق مناصب الشغل واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل وبصفة عامة، يبرز الشكل نجاح الجزائر في خفض معدلات البطالة مقارنة ببداية الفترة، إلا أن استمرارها عند مستويات تفوق 10% يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الاستثمار وتنويع الاقتصاد لخلق فرص عمل مستدامة.

الفرع الرابع: تحليل تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

يعتبر ميزان المدفوعات من المؤشرات الأساسية التي تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدولة والعالم الخارجي، حيث يوضح مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة. كما يُعد أداة مهمة لتقييم الوضع الخارجي للاقتصاد ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين موارده واستخداماته من العملات الأجنبية.

الشكل رقم (07): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)

(مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطالبة استناداً إلى بيانات بنك الجزائر التقارير السنوية لبنك الجزائر، (2010 - 2014 - 2024)

يبين الشكل أن ميزان المدفوعات في الجزائر عرف تقلبات ملحوظة بين الفائض والعجز خلال الفترة المدروسة فقد سجل فائضاً متزايدا خلال السنوات الأولى من الفترة، ليبلغ أعلى مستوى له سنة 2008 بحوالي 36 مليار دولار،

وهو ما يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة عائدات الصادرات النفطية وبعد ذلك شهد الميزان تراجعا تدريجيا، قبل أن ينتقل إلى حالة عجز ابتداء من سنة 2014. كما تعمق العجز خلال الفترة 2015–2020، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2015 بحوالي 27 مليار دولار، نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الخارجية ثم عرف الميزان تحسنا تدريجيا خلال السنوات اللاحقة، ليعود إلى تحقيق فائض سنة 2022 بحوالي 18 مليار دولار مدفوعا بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الصادرات غير أن هذا الفائض لم يستمر، إذ عاد الميزان إلى التراجع ليسجل عجزاً طفيفا في نهاية الفترة ويتضح أن ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بشكل كبير بتطورات سوق النفط العالمية، مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية ويبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات والصادرات.

المطلب الثاني: تطور بعض المحددات المؤثرة في الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي في الجزائر

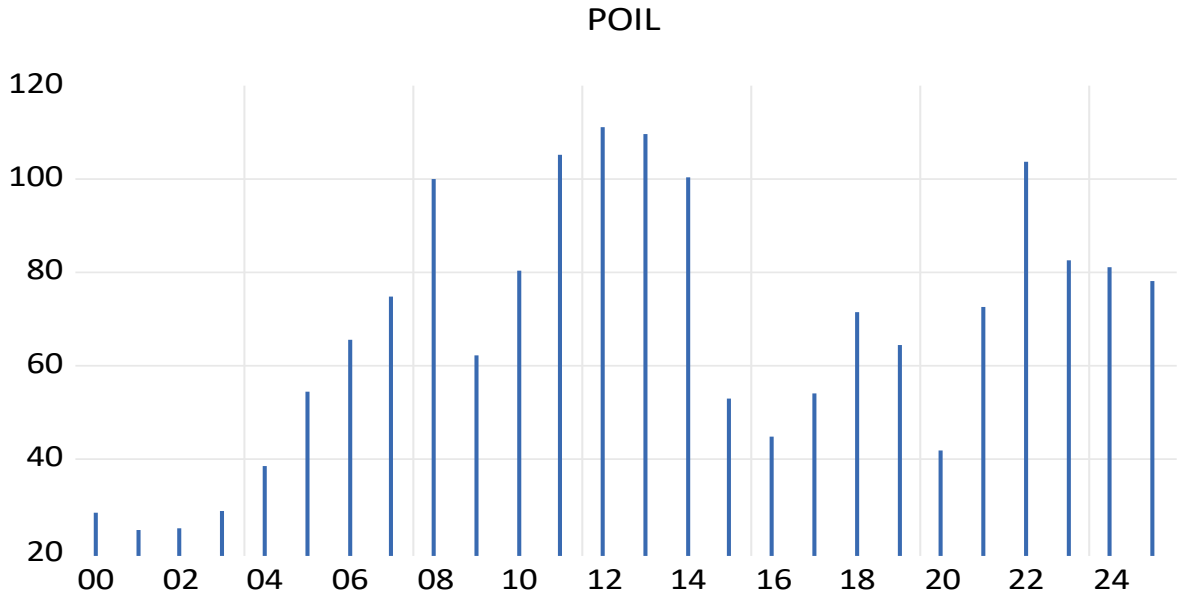
على الرغم من أهمية سياسة الإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، إلا أن هذا الاستقرار لا يتحدد بالإنفاق العام فقط، بل يرتبط بمجموعة من المحددات الاقتصادية الأخرى، من بينها سعر الصرف وأسعار النفط، والتي تلعب دوراً أساسياً في توجيه الأداء الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

تعد أسعار النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري، نظراً لاعتماد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية العامة والإنفاق الحكومي لذلك فإن دراسة تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000–2025) تساعد على فهم التغيرات التي شهدتها الموارد المالية للدولة وانعكاساتها على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

الشكل رقم (08): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

(الدولار الأمريكي)



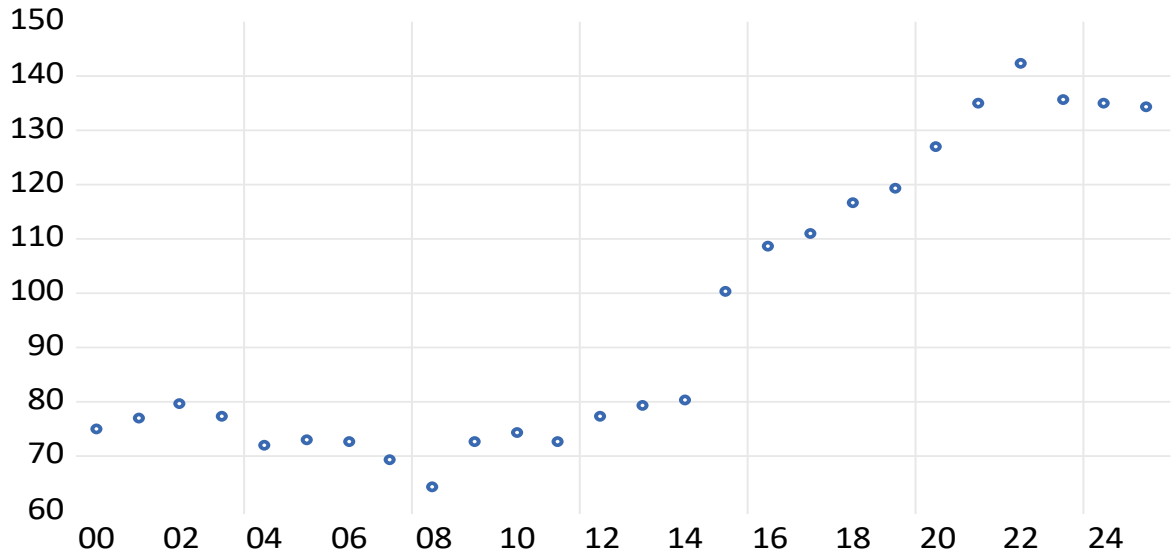
المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات وتقارير منظمة الاوبيك.

يبين الشكل رقم (08) تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000–2025)، حيث عرفت الأسعار اتجاهاً تصاعديا واضحاً خلال الفترة 2000–2014، إذ ارتفعت من مستويات تقارب 25 دولاراً للبرميل في بداية الفترة إلى أكثر من 110 دولارات للبرميل خلال سنتي 2012 و2013، وذلك نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط غير أن أسعار النفط شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة 2015–2016 لتصل إلى حوالي 45 دولاراً للبرميل بسبب تخمة المعروض النفطي وتباطؤ الاقتصاد العالمي ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع تدريجياً بين 2017 و2019 قبل أن تتراجع مجدداً سنة 2020 متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد–19 ومنذ سنة 2021 عرفت الأسعار انتعاشاً ملحوظاً، حيث تجاوزت 100 دولار للبرميل سنة 2022، قبل أن تشهد تراجعاً نسبياً واستقرارا عند مستويات تتراوح بين 80 و85 دولاراً للبرميل خلال السنوات الأخيرة و يتضح أن أسعار النفط اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة، وهو ما يبرز مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالتقلبات التي تعرفها الأسواق النفطية العالمية.

الفرع الثاني: تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)

يعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، لما له من تأثير مباشر على التجارة الخارجية، والاستثمار، والتضخم، والقدرة الشرائية كما يعكس وضعية الاقتصاد الوطني ومدى قوة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، لذلك فإن دراسة تطوره تساعد على فهم التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (09): تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى بيانات موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يبين الشكل رقم (09) تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)، حيث يتضح أن سعر

الصرف عرف اتجاهاً تصاعديا عاما، ما يعكس تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية فخلال الفترة (2000–2014) شهد سعر الصرف استقراراً نسبياً مع بعض التذبذبات، حيث تراوح بين 65 و80 دينارا للدولار تقريبا أما ابتداء من سنة 2015 فقد سجل ارتفاعا ملحوظا ومتواصلا، لينتقل من حوالي 100 دينار للدولار إلى أكثر من 140 ديناراً خلال سنة 2022، وهو ما يعكس تزايد الضغوط على العملة الوطنية نتيجة انخفاض عائدات النفط وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية كما يلاحظ تسجيل تراجع طفيف واستقرار نسبي خلال الفترة (2023–2025)، حيث استقر سعر الصرف عند مستويات تقارب 136–138 ديناراً للدولار وبصفة عامة، يُظهر الشكل وجود اتجاه نحو انخفاض قيمة الدينار الجزائري على المدى الطويل، مما يؤثر على تكلفة الواردات ومستويات الأسعار داخل الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: دراسة اقتصادية قياسية لدور الانفاق العام في الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إن الدراسة الاحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية تعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية والتي على أساسها يتم تصميم وتمثيل تجريبي مبسط للوضع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى كل من النموذج الاقتصادي والاقتصاد القياسي والنماذج الإنحدارية فيما يلي:

المطلب الأول: ماهية النموذج الاقتصادي القياسي

الفرع الأول: مفهوم النموذج الاقتصادي

إن النموذج المستخدم لأي مشكلة اقتصادية ما هو إلا الشكل المبسط لها والذي يأخذ على الأغلب شكل معادلات أو متباينات تمثل العلاقة التي يمكن قياسها كميا، حيث قد عرفه الباحث **محمد سالم الصفري** على أنه تمثيل مبسط للوضع الاقتصادي من خلال علاقات رياضية كمية أو بيانية تساعد المهتمين على اتخاذ قراراتهم المثالية، كما قد عرفه **محمد نور برهان** على أنه صياغة المشكلة بشكل معين يمكن من خلاله إيجاد حل لها بطرق رياضية.

وبالتالي يمكننا القول إن النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها، ولصياغة نموذج اقتصادي يتم استخدام رموز رياضية فمثلا تفترض النظرية الاقتصادية أن الاستهلاك الذي نرمز له بالرمز C دالة من الدخل الذي نرمز له بالرمز Y أي أن:

$$C= f (y)$$

حيث: C: المتغير التابع؛

Y : المتغير المستقل.

وبتحويل العلاقة (1) إلى صيغتها الخطية التي تعتبر أبسط صيغة تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فتصبح من الشكل: [1]

$C= B_0+ B_1\ y + \xi t$

حيث: B_0: هو عبارة عن الاستهلاك الذاتي عندما$y= 0$ ؛

B_1 : هو عبارة عن الزيادة الحاصلة في قيمة المتغير C نتيجة زيادة قيمة المتغير Y بمقدار وحدة واحدة؛

ξt: هو عبارة عن الخطأ العشوائي للمعادلة والذي يمثل جميع العوامل الأخرى المحذوفة (حجم الأسرة، العادات...إلخ) المفسرة للاستهلاك C ماعدا الدخل Y.

تعتبر النماذج الرياضية الاقتصادية أداة مهمة من أدوات التحليل لا غنى عنها في دراسة معظم المشاكل وتحليلها، حيث أن استخدامها في نفس الوقت يوفر لنا جانبين مهمين:

– **الجانب الأول:** تجنب مخاطر التغيير أو إجراء أي تعديل في حقيقة الظاهرة المدروسة أي التحديد الدقيق للعناصر في المشكلة دون السماح لأي إضافات لعناصر أخرى يمكن أن تضاف بقصد التحيز لحالة معينة؛

– **الجانب الثاني:** توفير عامل الوقت والمال، حيث باستخدام أسلوب النمذجة الرياضية الاقتصادية يؤدي إلى اختصار الجهود والتكاليف التي كانت ستحدث لو اتبع الأسلوب الوصفي مثلا لجميع القوى والفعاليات المؤثرة في مشكلة ما.

الفرع الثاني: مفهوم الاقتصاد القياسي

لقد استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 ويرجع الفضل في ذلك إلى الاقتصادي النرويجي Ranger Frisch، ويعرف على أنه القياس في الاقتصاد وهو مصطلح مترجم عن الكلمة الإنجليزية Econometrics أو بالفرنسية Econométrie وبصورة أوضح هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ ببعض المتغيرات الاقتصادية. ويرتبط الاقتصاد القياسي بثلاث فروع من المعرفة هي النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي بالإضافة إلى الإحصاء، حيث تعتبر من بين أهم الركائز الأساسية التي يستخدمها الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية.[2]

من خلال التعريف يمكننا استخلاص الأهداف الرئيسية للاقتصاد القياسي والتي تتمثل فيما يلي:

[1] – بشيكر عابد، الاحصاء التطبيقي – **دليل الاستخدام بالبرنامج المعلوماتي Eviews**– مطبوعة جامعية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، 2019–2020، ص 2.

[2] – بشيكر عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص3–4.

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني؛
- تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المتوفرة؛
- استخدام النماذج في التنبؤ واتخاذ القرارات؛

ولصياغة نموذج احصائي وقياسي اقتصادي يجب أن نرتكز على ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً: النظرية الاقتصادية: فمن خلالها يتم تحديد الإطار النظري للنموذج أي تحديد العلاقة الجدلية بين المتغيرات الاقتصادية، والتي تعني العلاقة من حيث التأثير أو من حيث التفسير (تحديد المتغير المؤثر المفسر وتحديد المتغير المتأثر المفسر)، أو بصيغة أخرى تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثانياً: الرياضيات: فمن خلالها يتم تحديد الشكل الرياضي المناسب للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ثالثاً: الإحصاء: يمكننا من جمع وعرض وتحليل المعطيات باستخدام المؤشرات الإحصائية للوصول إلى استخلاص النتائج والتنبؤ واتخاذ القرارات، حيث نجد بعض المفاهيم الأساسية التي تستخدم في هذه المرحلة:

أ- التقدير: هي عملية إدراك الواقع وصياغته في شكل نموذج رياضي يوضع العلاقة السببية أو الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

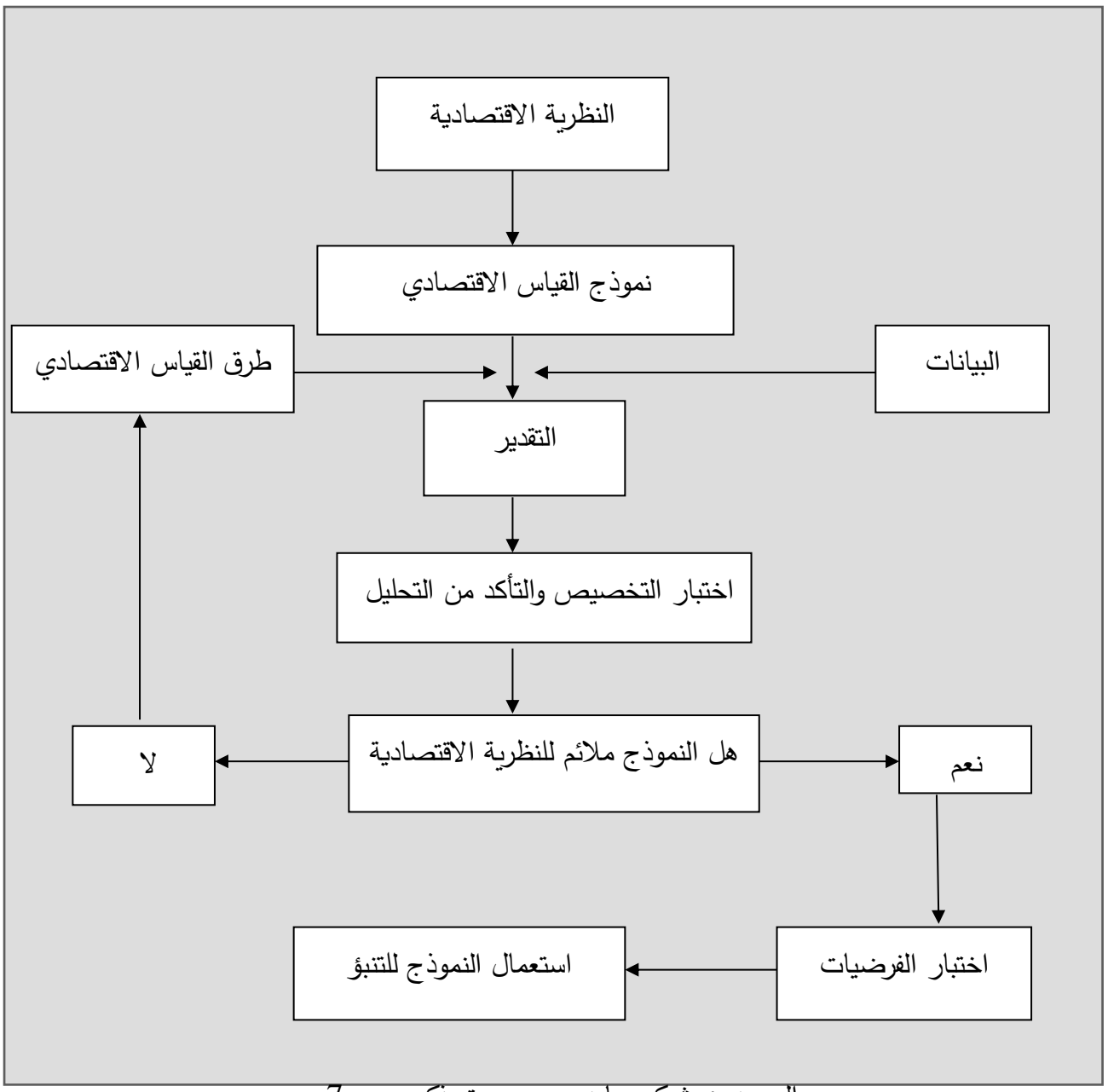
ب- التوقع: يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.

ج- التنبؤ: يهتم بالتغيرات الطارئة وبالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة مثلا كاكتشاف مصدر جديد للطاقة أو انهيار اقتصاد دولة معينة، بينما يقتصر التوقع على المؤشرات الكمية.[1]

ويمكن تلخيص مراحل صياغة نموذج قياسي اقتصادي في الشكل التالي:

[1] : بشيكر عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص5- 6.

الشكل رقم (10): مراحل صياغة نموذج قياسي اقتصادي



المصدر: بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

من خلال الشكل نلاحظ أهم المراحل التي يبنى عليها الاقتصاد القياسي ابتداء من النظرية الاقتصادية وتوفر البيانات الرقمية، مرورا بمرحلة التقدير والتحليل واستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة، لنصل في الأخير إلى مرحلة ملائمة النموذج واستخدامه في التنبؤ أو عدم ملائمته وإعادة استخدام الطرق القياسية لصياغة النموذج الصحيح.

الفرع الثالث: النماذج الإنحدارية

تعتبر النماذج الإنحدارية بصفة عامة من أكثر الأدوات المستعملة في التحليل القياسي فهو يهتم بوصف وتقييم العلاقة بين متغير عادة يسمى المتغير التابع، وواحد أو أكثر لمتغيرات أخرى تسمى عادة المتغيرات المفسرة أو المتغيرات المستقلة، حيث يرمز للمتغير المفسر ب y والمتغيرات المفسرة ب $x_1\ x_2\ x_3 \cdots x_n$ وتنقسم النماذج الانحدارية إلى نوعين هي كالتالي:

أولا: النموذج الانحداري الخطي البسيط: وهو عبارة عن علاقة دالية من الدرجة الأولى تربط متغيرين مأخوذين من واقع اقتصادي أو اجتماعي معين خلال فترة محددة، أحدهما تابع نرمز له ب Y والثاني مستقل نرمز له ب X بحيث يتم إيجاد معالم الدالة الخطية (ثوابتها) بعدة طرق أهمها طريقة المربعات الصغرى العادية. والعلاقة الموجودة بين المتغيرين Yو X يمكن كتابتها من الشكل:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + u_i$$

حيث: α ; β : معاملات الانحدار؛

u : الخطأ العشوائي.

يتم تقدير معلمات النموذج عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) لنتحصل على المعلمات المقدرة من الشكل التالي:

$$a = \overline{Y} - b\overline{X}$$

$$b = \frac{\sum X_i Y_i - n\,\overline{X}\overline{Y}}{\sum X^2{}_i - n\,\overline{X}^2}$$

- مع العلم أن (a) هي المعلمة المقدرة ل α و(b) هي المعلمة المقدرة ل β.[1]

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الخطي البسيط المقدر من الشكل التالي:

$$\hat{Y}_i = a + bX_i$$

ثانيا: النموذج الانحداري الخطي المتعدد: في الواقع الاقتصادي لا يمكن الاستعانة بالنموذج الذي يحتوي على متغيرين احداهما تابع والأخر مستقل لتحليل ظاهرة اقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسر فقط بمتغير مستقل واحد، وإنما يجب إدراج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية.

[1] – بشيكر عابد، مرجع سابق، ص،ص 12-13.

يعتبر نموذج الانحداري الخطي المتعدد والذي يسمى أيضا بالنموذج الخطي العام، امتداد للنموذج الخطي البسيط، حيث أنه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد، ففي حالة النموذج الخطي البسيط كان الأمر يعتمد على متغيرين فقط احداهما تابع والأخر مستقل، أما في حالة النموذج المتعدد فيتضمن متغير تابع والعديد من المتغيرات المستقلة أي أكثر من متغير مستقل واحد. والعلاقة الموجودة بين المتغير التابع Yالمؤلف من n من المشاهدات والمتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \ldots..X_k$ يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \cdots + \beta_k X_{ik} + u_i$$

حيث: Y_i: يمثل المتغير التابع؛

$X_{i1}, X_{i2}, \ldots X_{ik}$:تمثل المتغيرات المستقلة؛

$\beta_0, \beta_1 : \beta_k \ldots$ تمثل معالم النموذج؛

u_iالخطأ العشوائي.

ويمكن تقدير معالم النموذج عن طريق المربعات الصغرى (OLS) التي تجعل مجموع مربعات الخطأ أقل ما يمكن، والشكل العام المقدر يكتب من الشكل:

$$\hat{Y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2} + \cdots + \hat{B}_k X_{ik}$$

بعد صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد وتقدير معلماته نقوم بدراسة صلاحية النموذج وذلك من خلال:

أ- **اختبار معنوية المعالم (t) اختبار ستيودنت:** نستخدم اختبار ستيودنت لتقييم معنوية المتغيرات المستقلة في النموذج، حيث يرتكز هذا الاختبار على القيمة المحسوبة والقيمة المجدولة وذلك من خلال: [1]

- **تحديد الفرضيات:**

$$\begin{cases} H_0: \beta_j = 0 \\ H_1: \beta_j \neq 0 \end{cases} \quad \text{و} \quad J = 0, 1, 2 \ldots k$$

- **تحديد قاعدة القرار:** تحديد منطقة الرفق والقبول والتي تكون من الشكل التالي:

إذا كانت: $/t_c/ < t_{tab}$ نرفض H_0 ونقبل H_1

إذا كانت: $/t_c/ \geq t_{tab}$ نقبل H_0 ونرفض H_1

- **حساب القيمة الاسمية (t_c):** لحساب القيمة الاسمية للمعلمات المقدرة نستخدم العلاقة الحسابية التالية:

[1] - بشيكر عابد، مرجع سابق، ص 36.

$$t_{c(\beta_j)} = \frac{\beta_j}{\delta_j}$$

- **حساب القيمة الجدولية (t_{tab})**: وهي قيمة يتم استخراجها من الجدول الاحصائي لستيودنت حيث:

$$t_{tab} = t_{(\alpha/2;n-k)}$$

- **اتخاذ القرار**: وذلك بالارتكاز على قاعدة القرار، حيث نستنتج إذا كانت المعلمة المقدرة لها معنوية أو ليس لها معنوية.[1]

ب- معامل التحديد R^2: وهو مقياس يتم الارتكاز عليه في دراسة النسبة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع.

حيث: $R^2 \in [0;1]$

و:

- إذا كان $R^2 > 70\%$ ⇦ نسبة تفسيرية جيدة؛
- إذا كان $50\% \leq R^2 \leq 70\%$ ⇦نسبة تفسيرية متوسطة؛
- إذا كان $R^2 < 50\%$ ⇦نسبة تفسيرة ضعيفة.[2]

المطلب الثاني: نمذجة قياسية اقتصادية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2025).

بعدما تطرقنا إلى المفاهيم العامة للنمذجة القياسية، سنحاول من خلال هذا المطلب تطبيق الدراسة القياسية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق وبلوغ الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي.

الفرع الأول: عرض متغيرات الدراسة

استناداً إلى اشكالية الدراسة وفي ظل الأهداف التي يراد الوصول إليها، سنركز في الدراسة القياسية على تحديد طبيعة الأثر المحتمل لسياسة الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي في النموذج الأول ورصيد ميزان المدفوعات في النموذج الثاني، وحجم العينة التي سنعتمد عليها تساوي 26 مشاهدة أي أننا سنقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية لدولة الجزائر والتي تغطي الفترة 2000-2025. بناءً على عدة دراسات سابقة سواء أجنبية أو عربية، تم تحديد توليفة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر

[1] - بشيكر عابد، مرجع سابق، ص 38.

[2] - سمير خالد صافي، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews، مكتبة أفاق، فلسطين، 2015، ص 163.

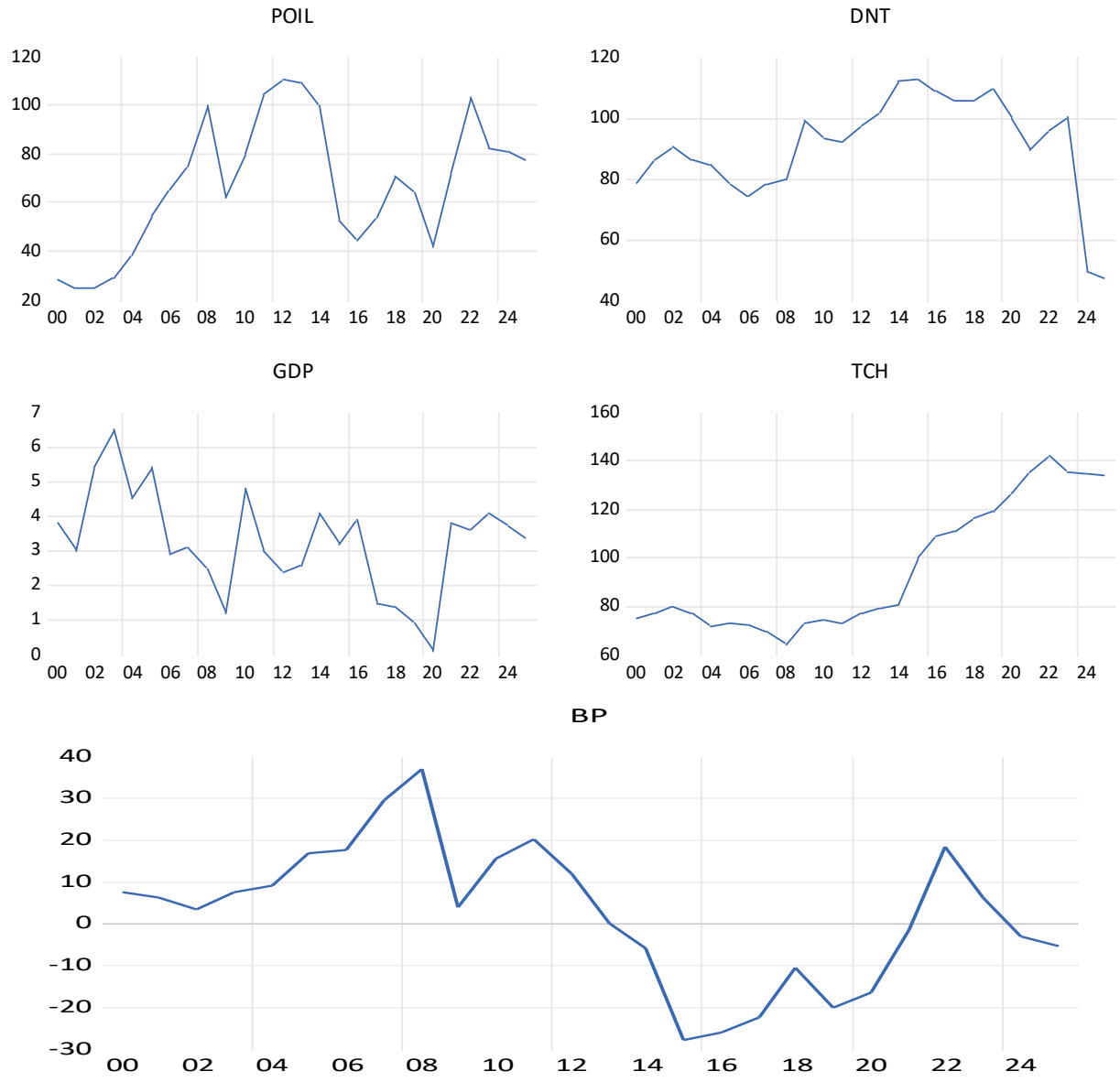
على الاستقرار الاقتصادي، إذ لا يمكن أن تفسر متغيرات سياسة الانفاق العام وحدها التغيرات والتطورات الحاصلة في الاستقرار الاقتصادي. والجدول التالي يوضح تعريف وترميز المتغيرات المدرجة في النموذج القياسي.

الجدول رقم (01): التفاصيل الوصفية والفنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	رمزه	الملاحظات الفنية	مصادر البيانات المستعملة
المتغير التابع			
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	GDP	متغير تابع يعبر عن الاستقرار الاقتصادي في النموذج الأول.	قاعدة بيانات البنك الدولي.
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)		متغير تابع يمثل الاستقرار الاقتصادي في النموذج الثاني.	احصائيات بنك الجزائر.
المتغيرات المستقلة			
الانفاق العام (مليار دج)	DNT	متغير مستقل يمثل سياسة الانفاق العام.	بنك الجزائر.
أسعار النفط (الدولار الأمريكي)	P-Oil	متغير مستقل، وهو سعر البرميل من النفط ويختلف من مكان لأخر اعتمادا على عدة عوامل.	الكتب الإحصائية السنوية الصادرة عن منظمة الأوبيك.
سعر الصرف	TCH	متغير مستقل يعتبر من بين المحددات الأساسي للاستقرار الاقتصادي.	قاعدة بيانات البنك الدولي.

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (11): تطور السلاسل الزمنية خلال الفترة (2000-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى مخرجات برنامج eviews 14

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في دراستنا هذه قبل القيام ببناء النموذج القياسي الذي يبين علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، سنقوم في المرحلة الأولية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل لكل سلسلة، والجدول والاشكال التالية تبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ، تحصنا على النتائج التالية.

الجدول رقم (02): نتائج الاستقرارية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.028558	0.0458
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

الجدول رقم (03): نتائج الاستقرارية لمتغير ميزان المدفوعات

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.834301	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

الجدول رقم (04): نتائج الاستقرارية لمتغير الانفاق الوطني

Null Hypothesis: D(DNT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.831502	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

الجدول رقم (05): نتائج الاستقرارية لمتغير سعر الصرف

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.632480	0.0127
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

الجدول رقم (06): نتائج الاستقرارية لمتغير سعر النفط

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.623215	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

الجدول رقم (07): ملخص الاستقرارية

المتغير	المقارنة بين الاحتمالات بالنسبة للنموذج السادس (الثابت والاتجاه العام)	درجة التكامل	رمز المتغيرات المستقرة
GDP_t	Prob = 0,04 $< \alpha = 0,05$	I (0)	GDP_t
BP	Prob = 0,0008 $< \alpha = 0,05$	I(1)	DBP_t
DNT_t	Prob = 0,0008 $< \alpha = 0,05$	I(1)	$DDNT_t$
TCH_t	Prob = 0,01 $< \alpha = 0,05$	I(1)	$DTCH_t$
$POIL_t$	Prob = 0,001 $< \alpha = 0,05$	I(1)	$DPOIL_t$

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات (INF,GDP,DNT, POIL, BP) غير مستقرة في المستوى ماعدا متغير GDP، أي أنها عبارة عن سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) I. (استقرت بعد أخذ الفرق الأول).

1. تقدير النموذج

لتحديد علاقة ودرجة تأثير سياسة الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، يمكن صياغة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي:

$$GDP_t = f\ (DNT_t POIL, TCH_t, \varepsilon_t)$$

$$DBP_t = f\ (DNT_t POIL, TCH_t, \varepsilon_t)$$

حيث: ε_t يمثل الخطأ العشوائي.

من أجل الوصول إلى أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قمنا باستخدام النموذجين الخطيين التاليين وبالاعتماد على المتغيرات المستقرة كالتالي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 DDNT_t + B_2 DPOIL_t + B_3 DTCH_t + \varepsilon_t$$

$$DBP_t = B_0 + B_1 DDNT_t + B_2 DPOIL_t + B_3 DTCH_t + \varepsilon_t$$

ونتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) المستخرجة من برنامج eviews14 كالتالي:

نتائج تقدير النموذج الأول:

الجدول رقم (08): نتائج التقدير

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/06/26 Time: 22:40
Sample (adjusted): 2001 2025
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.223555	0.411157	7.840211	0.0000
D(DNT)	0.000173	0.000282	0.614748	0.5453
D(TCH)	-0.049078	0.063496	-0.772927	0.4482
D(POIL)	0.012133	0.017443	0.695601	0.4943

R-squared	0.117405	Mean dependent var	3.240000
Adjusted R-squared	-0.008680	S.D. dependent var	1.505545
S.E. of regression	1.512066	Akaike info criterion	3.810477
Sum squared resid	48.01318	Schwarz criterion	4.005497
Log likelihood	-43.63096	Hannan-Quinn criter.	3.864567
F-statistic	0.931155	Durbin-Watson stat	1.076052
Prob(F-statistic)	0.443082		

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى مخرجات برنامج eviews 14

من خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر الأول على النحو التالي:

$$\widehat{GDP_t} = 3.22 + 0.0001DDNT_t + 0.01\,DPOIL_t - 0.04DTCH_t$$

التحليل:

أظهرت نتائج تقدير النموذج على وجود قدرة تفسيرية ضعيفة جداً، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R- squared 0.117 يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (الإنفاق العام، أسعار النفط، وسعر الصرف) لا تفسر سوى **11.7%** فقط من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (الاستقرار الاقتصادي)، في حين تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج النموذج.

ومن حيث المعنوية الإحصائية، جاءت جميع المتغيرات **غير معنوية** نظراً لأن قيم الاحتمالية أكبر من عتبة الخمسة بالمئة؛ أما من حيث اتجاه التأثير، فقد ظهر تأثير **إيجابي (طردي)** لمتغيري الإنفاق العام وأسعار النفط نتيجة إشارتهما الموجبة، مقابل تأثير **سلبي (عكسي)** لمتغير سعر الصرف.

نتائج تقدير النموذج الثاني:

الجدول رقم (09): نتائج التقدير

Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 06/06/26 Time: 22:34
Sample (adjusted): 2001 2025
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.258107	1.824899	-1.237387	0.2296
D(DNT)	4.76E-05	0.001250	0.038114	0.9700
D(TCH)	0.269059	0.281823	0.954711	0.3506
D(POIL)	0.543040	0.077418	7.014379	0.0000

R-squared	0.720563	Mean dependent var	-0.518800
Adjusted R-squared	0.680644	S.D. dependent var	11.87585
S.E. of regression	6.711231	Akaike info criterion	6.791089
Sum squared resid	945.8531	Schwarz criterion	6.986109
Log likelihood	-80.88861	Hannan-Quinn criter.	6.845179
F-statistic	18.05040	Durbin-Watson stat	2.161209
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى مخرجات برنامج eviews 14

من خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر الثاني على النحو التالي:

$$\widehat{DBP_t} = -2.25 + 4.76DDNT_t + 0.54\ DPOIL_t + 0.26DTCH_t$$

التحليل:

أظهرت نتائج تقدير نموذج ميزان المدفوعات وجود قدرة تفسيرية **قوية جداً**، حيث بلغت قيمة معامل التحديد**0.720** ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (الإنفاق العام، أسعار النفط، وسعر الصرف) تفسر **72%**من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات، في حين تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج النموذج.

ومن حيث المعنوية الإحصائية، جاء متغير أسعار النفط **معنوياً إحصائياً** نظراً لأن قيمته الاحتمالية Prob) أقل من عتبة الخمسة بالمئة(0.05) ، بينما جاء متغير سياستي سعر الصرف والإنفاق العام **غير معنويين**، أما من حيث اتجاه التأثير، فقد ظهر تأثير **إيجابي (طردي)** لجميع المتغيرات المستقلة نتيجة إشاراتها الموجبة.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج

أولا: تشخيص النموذج الأول

لتقييم صحة النموذج قيد الدراسة نقوم بإجراء عدة اختبارات إحصائية كما يلي:

- **اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY:** الغرض منه الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم (10): اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.191020	Prob. F(3,21)	0.1192
Obs*R-squared	5.959677	Prob. Chi-Square(3)	0.1136
Scaled explained SS	7.221078	Prob. Chi-Square(3)	0.0652

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة prob. Chi-square (0,0652) أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على وجود ثبات للتباين ورفض الفرض البديل.

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

الجدول رقم (11): نتائج اختبار JARQUE-BERRA

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

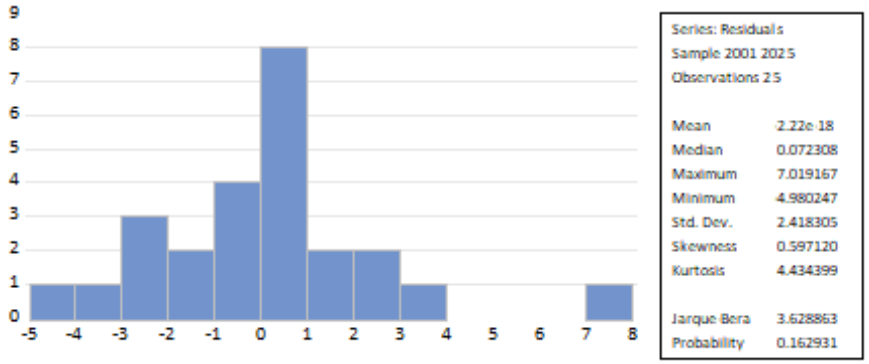
F-statistic	2.012837	Prob. F(2,19)	0.1611
Obs*R-squared	4.370854	Prob. Chi-Square(2)	0.1124

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST المساوية لـ (0,1124) أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط بين أخطاء النموذج عند هذا المستوى.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

الشكل رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

من خلال الشكل أعلاه نشاهد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية JARQUE-BERRA المساوية لـ (0,162) أكبر من 5%، ومنه فإن البواقي تتوزع طبيعيا.

وبالتالي نستنتج من نتائج الاختبارات أن النموذج الأول لا يعاني من مشاكل قياسية.

ثانيا: تشخيص النموذج الثاني

- **اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY**

الجدول رقم (12): اختبار BREUSH-PAGAN-GODFRY

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.038090	Prob. F(3,21)	0.1393
Obs*R-squared	5.637502	Prob. Chi-Square(3)	0.1306
Scaled explained SS	5.040403	Prob. Chi-Square(3)	0.1689

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة prob. Chi-square (0,1689) أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على وجود ثبات للتباين ورفض الفرض البديل.

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

الجدول رقم (13): نتائج اختبار JARQUE-BERRA

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

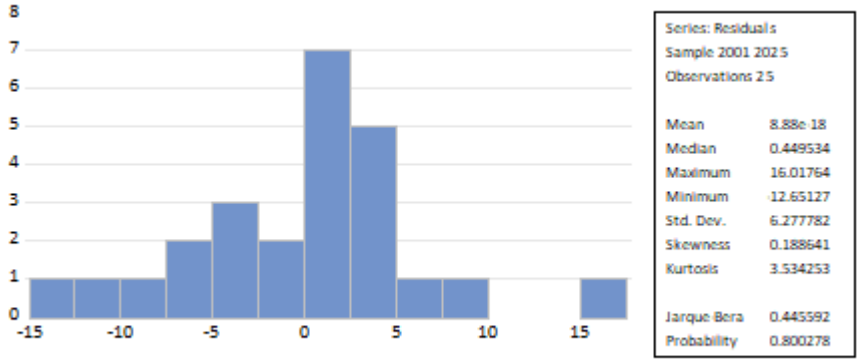
F-statistic	0.182172	Prob. F(2,19)	0.8349
Obs*R-squared	0.470380	Prob. Chi-Square(2)	0.7904

المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST المساوية لـ (0,7904) أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط بين أخطاء النموذج عند هذا المستوى.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

الشكل رقم (13): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برنامج eviews 14

من خلال الشكل أعلاه نشاهد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية JARQUE-BERRA المساوية لـ (0,80) أكبر من 5%، ومنه فإن البواقي تتوزع طبيعيا.

وبالتالي نستنتج من نتائج الاختبارات أن النموذج الثاني لا يعاني من مشاكل قياسية.

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل تحليل تطور الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى بناء النموذج القياسي لقياس أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقد أظهر التحليل الوصفي أن الإنفاق العام عرف تزايدا ملحوظا نتيجة توسع دور الدولة في تمويل المشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية ودعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مع تأثره بالتقلبات التي شهدتها أسعار المحروقات باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.

كما بين تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري شهد فترات من التحسن وأخرى من عدم الاستقرار نتيجة تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، وقد انعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وسعر الصرف، باعتبارها من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

وفي الجانب القياسي، تم بناء نموذج اقتصادي يربط بين الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ثم تم تقديره باستخدام الأساليب القياسية المناسبة بعد إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية ومدى استقرارها، وقد أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر للإنفاق العام على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً وغير كافٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمستوى المطلوب.

خاتمة عامة

الخاتمة

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع سياسة الانفاق العام في الفكر الاقتصادي على مر العصور غير أن أنه سيبقى من بين أهم المواضيع التي تنال العناية والاهتمام ضمن مجال البحث العلمي، باعتبار أن هذه السياسة تعد بمثابة حجر الزاوية لكل خطة تنموية، وتشكل أحد أبرز الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة في التأثير على الواقع الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها والتي تعني في الأساس بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور سياسة الإنفاق العام من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال الفترة (2000-2025) من خلال تحليل أهم تطورات هذه السياسة واتجاهاتها وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي

❖ **نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**

- تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر بارتفاع مستويات الإنفاق العام طيلة فترة الدراسة بسبب تطور مسؤولية الدولة وتوسع دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أين شهد الإنفاق العام في الجزائر ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2000-2025)، نتيجة توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي واعتمادها على برامج الإنعاش والتنمية الاقتصادية. وهذا **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر تطورات متباينة خلال فترة الدراسة، حيث تحسنت بعض المؤشرات في فترات معينة، بينما تراجعت في فترات أخرى نتيجة التأثر بالصدمات الداخلية والخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط، إذ شهدت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تحسنًا ملحوظًا خلال جزء من الفترة (2000-2025)، إلا أن هذا التحسن لم يكن شاملاً أو مستدامًا في جميع السنوات بسبب التقلبات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث تبين وجود علاقة طردية بين المتغيرين، ما يدل على أن التغيرات في الإنفاق العام تساهم في تفسير جزء من التغيرات المسجلة في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه **يتم قبول الفرضية الثالثة القائلة** بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2025) .
- بينت نتائج الدراسة القياسية أن الإنفاق العام لم يكن ذا دلالة إحصائية في تفسير التغيرات التي طرأت على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى ضعف تأثير الإنفاق العام على هذا المؤشر مقارنة بالعوامل الأخرى، وعلى رأسها عائدات المحروقات والتقلبات الخارجية. **وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة** القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق العام على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة.(2000-2025)
- أثبتت نتائج النماذج القياسية وجود أثر للإنفاق العام على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر اتسم بالضعف من حيث القوة التفسيرية والفعالية الاقتصادية، حيث لم ينعكس بشكل كافٍ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود. وعليه، يتم قبول الفرضية بوجود أثر للإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي، مع الإشارة

إلى أن هذا الأثر ظل محدوداً وضعيفاً خلال فترة الدراسة (2000-2025). وعليه **يتم قبول الفرضية الخامسة**، حول يوجد أثر للإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2025).

فبالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق العام إلا أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب والمتوقع لاسيما على مستوى النمو الاقتصادي وأيضا البطالة، بل إن هذه السياسة كان لها آثار غير مرغوبة على بعض المؤشرات الاستقرار الاقتصادي على غرار التضخم وميزان المدفوعات، وهو ما يبين أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لم يكن لها دور فعال وقدرة كافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، فضلا عن عدم رشادة الإنفاق العام وتفشي ظاهرة الفساد التي أنهكت الاقتصاد لسنوات طويلة.

❖ **التوصيات والاقتراحات**

- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية؛
- تعزيز الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على المحروقات؛
- تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية العامة ومراقبة تنفيذ النفقات العمومية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة؛
- تعزيز الحوكمة والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة؛
- تخصيص جزء أكبر من الإنفاق العام لقطاعات التعليم والبحث العلمي والابتكار؛
- إنشاء آليات مالية لمواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛
- اعتماد سياسات مالية مرنة تضمن تحقيق التوازن بين أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. سمير خالد صافي، **مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews**، مكتبة أفاق، فلسطين، 2015
2. عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2011.
3. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
4. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم لنشر والتوزيع، جزائر، عنابة 2003.
5. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة، الأردن،2015.

ثانيا: مذكرات وأطروحات

1. بشيكر عابد، الاحصاء التطبيقي – **دليل الاستخدام بالبرنامج المعلوماتي Eviews**– مطبوعة جامعية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، 2019–2020.
2. بوحوش أسماء، **سياسة الإنفاق العام في الجزائر** دراسة تحليلية نقدية للموازنة العامة خلال الفترة، 2000 . 2020، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة–، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير الجزائر،2023 . 2024.
3. بومعزة آمنة، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2024.
4. رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 ـ 2012 ص 36.
5. رياس مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق** دراسة حالة 2015 ـ 2000، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية قسم التسيير، الجزائر، 2015 ـ 2016 ص 65.
6. ضالع دليلة، **دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط . دراسة قياسية. حالة الجزائر**، أطروحة نيل دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، للعلوم الاقتصادية.
7. عجلان صباح، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، دراسة عينية من البنوك العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018 . 2019.
8. محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر 2008 ـ 2009.

9. محمد بن عزة، "**دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**" دراسة العلاقة النسبية بين الانفاق العام واهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9 ديسمبر 2015.

ثالثا: المقالات العلمية

1. بوطيب ناصر، غزازي عمر، **أثر الجباية البترولية على النفقات العامة** دراسة قياسية لفترة 2018 ـ 1990 في الجزائر، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد02 (2019).
2. تحانوت خيرة، بن مهدي مراد، **برامج الإنفاق العام كأداة للحد من ظاهرة البطالة** خلال الفترة 2000 ـ 2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد14، العدد01 (2023)، جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر).
3. حوسين مصباح العلام، **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد، ليبيا،2025.
4. عابي وليد، شريط فيروز، واقع مؤشرات الاستقرار في دول البريكس، دراسة تحليلية لفترة 1991 ـ 2021 مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02، (2022) جامعة العربي التبسي الجزائر
5. عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، أسماء سلامي، محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000 ـ 2017) باستخدام نموذج ARDL، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد01 (2020)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر).
6. عماد محمد علي عبد اللطيف، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2014 ـ 2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 59 (2018).
7. قرومي حميد، بن لشهب حمزة، **الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** بالجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2017، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، جوان 2018.
8. كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1 ـ 2018.
9. ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، **تحليل أثر الانفاق العام على مؤشر البطالة** في العراق لفترة 2004/2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي 17 لسنة 2023، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد.
10. محمد العقاب، حمايدي صديق، **محددات الانفاق العام في الجزائر** دراسة قياسية لفترة (1980. 2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد (2019)، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر.
11. محمد بن عزة، **دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية** دراسة العلاقة النسبية بين الانفاق العام واهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9 ديسمبر 2015.

12. نور شدهان عداي، محددات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة ـ مع الإشارة إلى التجربة اللامركزية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 01، العدد 85، (2025).

د: التقارير والمواقع الرسمية

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2005، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2010، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2014، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2018، من الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2024، من الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/
6. قاعدة البيانات للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org
7. التقارير السنوية لمنظمة الاوبيك https://www.opec.org/annual-report.html